الأمم المتحدة

A/C.1/68/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الجمعة، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. . . . . (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس: قبل أن أفتتح باب النقاش، سيكون لدينا حفل توزيع الشهادات على خريجي برنامج زمالات نزع السلاح التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٣، والذي ستقوم خلاله الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، بتوزيع الشهادات عليهم. ووفقا للممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لبدء الحفل في إطار غير رسمي. وأرجو من جميع أعضاء الوفود البقاء في مقاعدهم لحضور الحفل من أجل تهنئة زملائنا الجدد وتشجيعهم.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٠.

الرئيس: سنواصل الآن قائمة المتكلمين في إطار المجموعة ”الأسلحة النووية“.

السيدة سويب (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): تتشرف سورينام بالتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بصفتها الرئيس المؤقت.

وأود أن أغتنم الفرصة لأهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب، على انتخابكم. ونتطلع إلى عقد اجتماعات ناجحة تحت قيادتكم.

وفي ذلك الصدد، يشارك الاتحاد في جهود المجتمع الدولي للمضي قدما صوب التفاوض على إبرام صك عالمي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية، نظرا لأن إزالتها إزالة كاملة هي الضمانة الوحيدة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها، ولأن وجودها في حد ذاته يقوض أمن جميع الدول، بما في ذلك الدول التي تحوزها. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر استخدامها وانتشارها سيظل خطرا حقيقيا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ويعرب الاتحاد عن بالغ قلقه إزاء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. ونرحب بنتائج مؤتمر أوسلو المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد في آذار/مارس، ونناشد جميع الدول أن تشارك في المؤتمر الثاني، الذي ستستضيفه المكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤.

ويؤكد الاتحاد مجددا التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتنفيذ المتوازن لأركانها الثلاثة: نزع السلاح، عدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وما تتطلع إليه دول الاتحاد في الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو اعتماد تدابير جديدة وملموسة دعما لنزع السلاح النووي خلال المؤتمر الاستعراضي القادم، الذي سيعقد في عام ٢٠١٥ – مثلا، اعتماد التزام قانوني بإزالة جميع الأسلحة النووية، بمعايير وجداول زمنية واضحة.

ونعتقد أن المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد، أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات لا لبس فيها ملزمة قانونا على عدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وبالتالي، فإننا ندعو إلى العمل على التفاوض بشأن صك عالمي ملزم قانونا حول الضمانات الأمنية السلبية واعتماده في أقرب وقت ممكن. وبالمثل، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إزالة دور الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها العامة الأمنية واستراتيجياتها بغية تحقيق الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة الفتاكة، بغض النظر عن نوعها وموقعها.

وستواصل بلداننا دعم الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشان نزع السلاح، لأن هناك حاجة ملحة للبدء في التفاوض على صكوك قانونية دولية جديدة لتنظيم المسائل الأساسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، دعما للسلم والأمن الدوليين.

ونؤكد مجددا على أن جميع الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، ينبغي أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لإثبات إرادتها السياسية والتزامها بالسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتصديقات التي تمت في العام الماضي من لدن بروني دار السلام، وجمهورية تشاد، وجمهورية غينيا – بيساو، وجمهورية العراق. وبانتظار البدء بنفاذ المعاهدة، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد تؤكد مجددا على أهمية الوقف الاختياري للتجارب النووية.

وباعتبار دول الاتحاد أعضاء في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، فإنها تحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب جميع الإعلانات التفسيرية لبروتوكولات معاهدة تلاتيلوكو، مما سيساعد على إزالة خطر استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة. وترحب دول الاتحاد بالقرار المعتمد في المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المتعلق بتعزيز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية استنادا إلى اتفاقات يتم التوصل ليها بحرية فيما بين دول كل منطقة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية يعرب عن أسفه إزاء عدم التقيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. ونشجع على أن يعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، نظرا إلى أن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها عبره ستشكّل إسهاما هاما في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، فضلا عن كونها خطوة بالغة الأهمية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتود الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أيضا التأكيد على الاستفادة من هذه المناسبة الهامة بغية التشديد

على الإسهام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجهود المشتركة الرامية إلى إنشاء عالم أكثر أمانا. وفي هذا الصدد، يسر الاتحاد أن بيرو وفنزويلا – وكلتاهما عضوان فيه – تشاركان في أعمال مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جنبا إلى جنب مع الأرجنتين والبرازيل منذ أيلول/سبتمبر ولفترة مدتها سنتين. ونود أيضا أن نشدد على أهمية الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، بوصفها المنظمة الوحيدة في العالم المعنية بالضمانات الثنائية الوطنية، وهي مبادرة من اثنتين من دولنا الأعضاء.

وأخيرا، نود أن نعرب عن ارتياحنا للمبادرتين اللتين قدمتهما أمريكا اللاتينية في الآونة الأخيرة لصالح نزع السلاح النووي وهما: اجتماع كبار المسؤولين في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن نزع السلاح النووي، الذي عقد في بوينس آيرس في ٢٠ آب/أغسطس، والدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في المدينة ذاتها في ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس. وبالمثل،نعرب عن تقديرنا لعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.11).

ويحدونا الأمل في أن تتمكن جميع هذه المبادرات من تحقيق أهدافها في القريب العاجل، كي يتسنى للإنسانية توجيه الموارد المخصصة لصيانة وتحديث الترسانات النووية نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا الذي لكي يعرض مشروع القرار A/C.1/68/L.43.

السيد دينغو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون A/C.1/68/L.34 ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“ في إطار البند ٩٩ (ت) من جدول الأعمال، باسم أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، بنما، بيرو، ترينيداد وتوباغو، الدانمرك، ساموا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كوستاريكا، كولومبيا، ليختنشتاين، المكسيك، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، وهندوراس.

يتابع مشروع القرار، القرار ٥٦/٦٧ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٢ المنشئ للفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وقد اختتم الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي تشرفت برئاسته، أعماله في جنيف في أواخر آب/أغسطس. وعلى النحو المطلوب بموجب القرار ٥٦/٦٧ فقد اعتمدت اللجنة بدون تصويت تقريرا موضوعيا (A/68/514) وردت فيه المناقشات والمقترحات المقدمة إلى الجمعية العامة اليوم. وفي تقديرنا أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية كان ممارسة هامة فيما يتعلق بتوفير حيز للمناقشات الموضوعية بشأن كيفية المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ويثني مشروع القرار A/C.1/68/L.34 على العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ٢٠١٣ ويرحب بما تضمنه التقرير. ويطلب مشروع القرار أيضا إلى الأمين العام أن يحيل تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح للنظر فيه.

وبالنظر إلى الهدف الشامل، فإن مشروع القرار يتضمن العديد من المقترحات العملية بشأن كيفية المضي قدما بهذه المهمة. ويطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء في كيفية المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وأن تقرر اللجنة أن تستعرض في دورتها التاسعة والستين التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وأن تواصل استكشاف الخيارات الممكنة للمضي قدما بمفاوضات نزع

السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما في ذلك عبر الفريق العامل المفتوح باب العضوية عند الاقتضاء.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن شكري إلى جميع الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي شاركت في دورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقد وردت تلك الأجواء الإيجابية للالتزام الذي اتسم به العمل في التعليقات على التقرير، وفي الإشارة إلى ذلك في البيانات التي تم الادلاء بها في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، وخلال المداولات التي جرت في اللجنة الأولى. وأعرب مقدمو مشروع القرار أيضا عن تقديرهم للحوار البناء والتعليقات التي وردت إلينا خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار الذي نقدمه لكي تنظر فيه اللجنة الأولى اليوم. ويحدونا الأمل في أن تستجيب التعديلات على نص مشروع القرار للشواغل والنقد البناء الموجه إليه.

ونطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في مشروع القرار بعقل منفتح وبهدف مواصلة التفكير في سبل المضي قدما نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه، فضلا عن جدوى المفاوضات المتعددة الأطراف تحقيقا لتلك الغاية. ونحن واثقون من أن مشروع القرار سيحظى بالتأييد التام من قبل الجمعية العامة.

وأود أن أُبدي التعليقات التالية بصفتي الوطنية.

وأمامنا نحن الذين نعمل يوميا على نزع السلاح النووي خياران. فإن بإمكاننا أن نتخذ موقفا متشائما، ويفضّل البعض أن يسميه موقفا واقعيا. ذلك أن المشاعر التي تم الإعراب عنها في ذلك الصدد إنما تعبّر عن الحزن والشعور بالإحباط والعجز إزاء حالة الشلل التي أصابت ما يسمى الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ومن ناحية أخرى، هناك بيننا من يبدي تفاؤلا – وأتكلم عن نفسي – ولا يواجهون مشكلة في نعتهم بالمثاليين أو الخياليين. غير أنني أدرك في نهاية المطاف، أن المتفائلين أكثر سعادة من اليائسين والقانطين.

وعلاوة على أن كوستاريكا بلد متفائل، فإنها حاسمة أيضا. ولا نزال حازمين في جهودنا الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعليه، فإننا نرحب بالتقدم المحرز خلال الأشهر الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي، دون تجاهل التحديات المتبقية في ذات الوقت. ونثني على وجه الخصوص،على المفاوضات الثنائية التي جرت بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الحد من ترساناتها والتخفيف من حالة التأهب النووي العسكري. ونشجع تلك البلدان على بذل مزيد من الجهود الرامية إلى بلوغ مستوى الانعدام.

وتعيد كوستاريكا التأكيد على أن أفضل استراتيجية للدفاع وأفضل عقيدة للردع تتمثلان في كفالة منع استعمال أسلحة الدمار الشامل مطلقا من جانب أي من الجهات الفاعلة. ولعل أفضل مثال على ذلك، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تكاد تبلغ العالمية، في حين استحقت أمانتها العامة الآن الحصول على جائزة نوبل للسلام. وفي الصدد نفسه، فقد انضم بلدي إلى البيان المشترك بشأن الآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية، الذي أصدرته نيوزيلندا باسم مجموعة كبيرة من البلدان. ونرى أن من شأن تركيز الجهود الجديد هذا أن يسمح بإجراء تحليل لآثار الأسلحة النووية التي تتجاوز نظريات الدفاع الاستراتيجي والأمني. وفي هذا الصدد، فقد أكدنا في أوسلو في آذار/مارس على أنه ليس بوسع أي من فرادى الدول الاستجابة للآثار الإنسانية الكارثية المترتبة عن الانفجار النووي. وقد اضطلع وفدنا بدور هام للغاية في النرويج، ومن المؤكد أنه سيمثّل في المكسيك العام القادم.

وأشدد مرة أخرى بذات القدر من التفاؤل على أهمية عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

لم يكن عمل الفريق سهلا. غير أن وفد بلدي راض للغاية عن النتائج. وبصفتي رئيسا للفريق، اعتمدت نهجاً يقوم على الشفافية والشمول والإحاطة والموضوعية. ويشهد الذين أتيحت لهم فرصة المشاركة في اجتماعات الفريق – ومن دواعي سروري أن أرى الكثيرين منهم حاضرين هنا اليوم – على الروح البناءة التي شاركت بها الوفود، وممثلو المجتمع المدني والضيوف الموقرون.

لقد أوفينا بالولاية المحددة بموجب القرار ٥٦/٦٧. ومن بين الجوانب المهمة، أود أن أنوه بالقيمة التثقيفية وما تحقق من توعية، لا سيما خلال النصف الأول من هذه الدورات، كما ذُكر قبل بضع دقائق. لقد أتاح لنا ذلك أن نمهد الطريق لفائدة العديد من الوفود التي لا تستطيع، ومن بينها وفد بلدي، أن تكرس قدرا كبيرا من الوقت أو الموارد البشرية للموضوع المهم المتمثل في نزع السلاح النووي.

ولا بد لي أيضا أن أؤكد على المشاركة النشطة لممثلي المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والهيئات الأخرى في اجتماعاتنا. لقد بات واضحاً أن نزع السلاح النووي ليس موضوعاً مهماً بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب. فلكل منا دور يؤديه. وأود أيضا أن أزجي الشكر لجميع الوفود التي قدمت بيانات شفوية أو خطية بشأن كيفية المضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف.

أنتقل الآن إلى المسائل الأخرى التي تتطلب اهتمامنا. لا يفصلنا الكثير عن انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. وكما قلنا في اللجنة التحضيرية الثانية، تأسف كوستاريكا لعدم عقد مؤتمر يعنى بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط حتى الآن. في منطقتنا، لم يكن اعتماد معاهدة تلاتيلولكو إلا بداية لتقدمنا التدريجي نحو تحقيق الهدف المنشود. وتطلب الأمر سنوات عديدة حتى تحققت كونيتها. وأصبحت معاهدة تلاتيلولكو بمثابة مرجع سياسي وقانوني ومؤسسي لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم. ونحن على اقتناع بأن إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن من خلال تعزيزه لنظام عدم الانتشار.

علاوة على ذلك، في آب/أغسطس أكدت مجدداً الدولُ الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ذي الأولوية المتمثل في نزع السلاح النووي، وإنجاز القضاء العام والتام على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، اتفقنا على توحيد الجهود مع المجتمع الدولي للعمل على تقدم المفاوضات بشأن صك كوبي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية، مثل الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية التي قدمتها كوستاريكا وماليزيا. يُحظر بموجب ذلك الاقتراح استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أو حيازتها أو تطويرها أو تجريبها أو نشرها أو نقلها، ووضع برنامج تدريجي للإزالة التامة لهذه الأسلحة في ظل رقابة دولية فعالة. ونعتقد أن هذا يمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق للمفاوضات على إبرام صك لبناء الثقة في عمليات التحقق، وكفالة الإشراف على الأسلحة النووية وتفكيكها وتقليصها بصورة نهائية.

ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه هو هدفنا النهائي. إن الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها الكاملة. وبوسع اللجنة أن تعول على كوستا ريكا في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن شيلي وماليزيا ونيوزيلندا، وسويسرا ونيجيريا بشأن مسألة إنهاء حالة التأهب، أو تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية.

على الرغم من أن الحرب الباردة قد انتهت منذ أكثر من عقدين من الزمن، فإن هناك ما يقدر بنحو ٢ ٠٠٠ رأس حربية جاهزة للاستخدام في غضون مهلة قصيرة، ما يعني أن وقت اتخاذ القرار بالإطلاق يعد بالدقائق. ما فتئت بلداننا، منذ سنوات عديدة، تدعو إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المسألة التي تثير قلق المجتمع الدولي. وتستند دعوتنا إلى اتخاذ إجراءات على العواقب الإنسانية الكارثية التي تترتب عن استخدام الأسلحة النووية. وتستند إلى المسائل الرئيسية الناشئة عن وضع أسلحة لها قدرة تدميرية هائلة في حالة تأهب قصوى، ما يشكل خطرا على بقاء البشرية.

إن الإبقاء على هذه السمة الخطيرة من سمات الحرب حتى يومنا هذا لهو أمر يثير قلقاً عميقاً ومستمراً. وفي حين أن التوترات التي ميزت المناخ الأمني الدولي أثناء الحرب الباردة قد انخفضت إلى حد كبير، فإنه لم يرافقها انخفاض مماثل في مستويات التأهب في ترسانات أكبر الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتتفاقم الشواغل الناجمة عن إبقاء الأسلحة النووية في مستوى عال من التأهب جراء التطورات المقلقة في مجال الحرب الإلكترونية. لا يمكن استبعاد وقوع الهجمات الحاسوبية على منظومات القيادة والتحكم النووية أو على الأسلحة النووية ذاتها، ويمكن أن يشكل احتمال أن تستهدف هذه الهجمات الأسلحة النووية الموضوعة في حالة تأهب قصوى خطراً واضحاً جديداً. ونرحب بما تقوم به بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الآن من النظر على نحو أوثق في هذه المخاطر غير المعروفة حتى الآن.

يشكل تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية خطوة مهمة لنزع السلاح من أجل بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. ويمكن أن يشكل ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة، ويظهر الالتزام بتقليص دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية. وما زلنا نعتقد اعتقاداً قوياً أن إحراز التقدم في خفض الاستعداد التعبوي من شأنه أن يكون له آثار إيجابية ليس فحسب على الأمن الدولي، بل أيضا على الأمن البشري.

نقر ونرحب بالتقدم المحرز في الماضي. لقد خُفِّض إلى حد كبير مستوى الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، كما اتخذت القرارات بإلغاء حالة الاستعداد في قاذفات القنابل. وتبين هذه الأمثلة حقيقة أن من الممكن إلغاء حالة التأهب، وأنه يمكن في الواقع التغلب على العقبات السياسية والتقنية.

ما زلنا نشعر بالقلق من أن هذه الخطوات الأولية، التي اتخذت في نهاية الحرب الباردة، لم تستكمل بتدابير إضافية. ويرتبط تخفيض مستويات التأهب ارتباطا وثيقا بالحد من دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية. في هذا السياق، نحيط علما بأن الدليل الجديد لاستخدام الأسلحة النووية الذي أصدرته الولايات المتحدة في وقت سابق هذا العام يأمر وزارة الدفاع بدراسة ”الإطلاق تحت الهجوم“ والحد منه في التخطيط لحالات الطوارئ. ويحدونا الأمل في أن يسفر ذلك عن تطورات ملموسة.

ونرى من المشجع أيضا أن ثمة نداءات عديدة أطلقها مسؤولون رسميون كبار من الدول الحائزة للأسلحة النووية يقدمون فيها الحجج المؤيدة لضرورة وجدوى الحد من مستوى الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية.

لقد قدمت وفودنا القرار ٤٦/٦٧ بشأن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وقدمت نصوصاً مماثلة في الدورات السابقة. ونحن سعيدون بالتأييد القوي والمتزايد للقرار، مما يدل على التزام الجمعية العامة الجماعي بتقليص دور الأسلحة النووية، وإقرارها بأن تخفيض مستويات التأهب يمثل خطوة مؤقتة هامة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن عام ٢٠١٤ سيمثل معلما رئيسيا في تنفيذ الالتزامات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي، وهي التزامات تتعلق بإلغاء حالة التأهب. وإن إبلاغ الدول الحائزة للأسلحة النووية في العام المقبل عن تنفيذ مختلف الأحكام الواردة في الإجراء ٥ من خطة العمل المتفق عليها في عام ٢٠١٠، بما في ذلك الحد من زيادة الاستعداد التشغيلي لأنظمة الأسلحة النووية، سيمكن الدول الأطراف من تقييم ما إذا تم إحراز تقدم في تخفض نسبة حالة التأهب في الأسلحة النووية والوقوف مدى ذلك التقدم. وعلاوة على ذلك، سيساهم هذا الإبلاغ في القرارات المتعلقة باتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا المجال.

بينما لن نقدم قرارا إلى اللجنة الأولى هذا العام، فلن ندخر جهدا في الدعوة من أجل إحراز تقدم في خفض الاستعداد التشغيلي في جميع المنتديات ذات الصلة، ونعتزم إعادة النظر في قرارنا في العام المقبل.

السيد غيراسيموفتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتلو بيانا باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي وهي: جمهورية أرمينيا، وجمهورية بيلاروس، وجمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لفرض حظر طوعي على الأسلحة النووية، وهو حظر اضطلعت به جمهورية بيلاروس، وجمهورية كازاخستان ودول أخرى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

”قبل نحو ٢٠ عاما، أي في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، اضطلعت جمهورية بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا طواعية بالتزاماتها بموجب بروتوكول لشبونة لعام ١٩٩١ الملحق بالمعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (معاهدة ستارت – ١). وقد انضمت أيضا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وبعد بروتوكول لشبونة، أصبحت بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا أطرافا مفوضة في (معاهدة ستارت – ١) إلى أن انتهى سريان مفعول المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونحن نعتبر هذا القرار والخطوات التي عقبت ذلك نحو الإزالة الطوعية لجميع الأسلحة النووية من بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا منجزات رئيسية في مجال نزع السلاح النووي خلال حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي مهدت الطريق لمبادرات نووية جديدة.

”اعترف المجتمع الدولي بأهمية المساهمات المقدمة من بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا نحو نزع السلاح النووي ولاحظت في مختلف الوثائق الدولية. ونعتزم مواصلة تعزيز عالمية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. إذ أن معاهدة عدم الانتشار ركيزة أساسية في الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. في إطار معاهدة عدم الانتشار، الدول ملزمة بالدخول في محادثات بشأن أنجع التدابير لنزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل. لقد اتبعنا نهجاً تدريجيا وعلى مراحل للوفاء بتلك الالتزامات، وضمان الحفاظ على طابع العملية المتعدد الأطراف والتي لا رجعة فيها.

”وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة التطبيق الكامل والطوعي للضمانات المنصوص عليها في مذكرة بودابست المؤرخة ٥ ديسمبر ١٩٩٤. ونعتقد أن الإجراء ٨ من خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي والواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، المتعلقة بالتزام الدول النووية بالتقيد بالضمانات الأمنية القائمة، يمكن تطبيقه مباشرة على الضمانات المنصوص عليها في المذكرة“.

السيد سيمون ميشال (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أؤيد تماما البيان الذي أُدلي به أمس بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.10).

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي النووي لعدم الانتشار، والأساس المكين لجهودنا في مجال نزع السلاح. فتوطيد دعائم المعاهدة أولوية بالنسبة إلينا؛ وخطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في ٢٠١٠ خارطة طريقنا. من المهم تنفيذ خارطة الطريق هذه، والالتزام بها من دون الانحراف عن المسار الذي تم اختياره من أجل ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠١٥.

أود أن أشيد بالروح المهنية التي يتحلى بها زميلنا السفير كورنيل فيروتا، ممثل رومانيا. فقد عقدت اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار تحت رئاسته مناقشات متعمقة ومتوازنة لكل ركيزة من الركائز الثلاث. كما تمكنا من التطرق إلى القضايا الرئيسية، من قبيل الانسحاب من المعاهدة والامتثال لالتزامات عدم الانتشار. كما أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها السيد جاكو لاجافا في التحضير للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونأسف لعدم انعقاده في عام ٢٠١٢. نعرب عن تأييدنا الكامل للميسر.

من الواضح أن تنفيذ خارطة الطريق التي اعُتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠ سيتطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية الارتقاء إلى مستوى التزاماتها. نعمل بلا كلل مع سائر الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن من أجل تحقيق هذه الغاية. نجتمع كل سنة لمتابعة خطة عمل معاهدة عدم الانتشار، وأنشأنا مجموعات من الخبراء. والاجتماع الذي نظمه الاتحاد الروسي في جنيف يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل مكننا من إجراء مناقشات مضمونية جداً في جميع القضايا. ونعمل معا على تعزيز الثقة المتبادلة والشفافية اللازمتين لإحراز تقدم في ميدان نزع السلاح. أحرز فريق الخبراء المكلف بإعداد مسرد للتعاريف المشتركة تقدما مرضيا بتوجيه من الصين. وعلاوة على ذلك، ما زلنا ندرك تماما الموعد النهائي للإبلاغ في عام ٢٠١٤، ونواصل محادثاتنا بشأن هذه المسألة.

إن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ملتزمون تماما بتعزيز نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بتصديقات هذا العام التي قامت بها بروني دار السلام، وتشاد، وغينيا – بيساو والعراق. وأرحب أيضا بقيام الأمانة التنفيذية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإنشاء فريق مؤلف من شخصيات بارزة لتعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ. علاوة على ذلك كله، ما برح الأعضاء الخمسة الدائمون يؤيدون البدء فورا بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، وفقا للوثيقة CD/1299 والولاية المنصوص عليها فيها.

أيدت فرنسا لفترة طويلة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. في سياق هذا النهج الإقليمي، قُدمت بالفعل ضمانات الأمن السلبية إلى أكثر من ١٠٠ دولة. ونحن على استعداد للتوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن. وقد أُحرز بعض التقدم المشجع في محادثاتنا مع دول آسيا الوسطى الخمس بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة سيميبالاتينسك سعيا إلى إيجاد حلول مقبولة لجميع الدول الأطراف.

وأذكر أيضا أنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وقّعنا إعلاناً موازياً مع منغوليا بشأن مركزها بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية. ومع أن النهج الإقليمي قيِّم، غير أنه ينبغي أن لا يحجب حقيقة أن فرنسا أصدرت أيضا ضمانات أمنية في عام ١٩٩٥ للوفاء بتوقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تُشرك فرنسا في ذلك.

إن فرنسا بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، تدرك مسؤولياتها المحددة في تنفيذ خارطة الطريق لخطة عمل مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. أود أولا أن أُذكِر ببعض من أعمالنا الماضية، والبعض منها لا رجعة فيه وفريد في نوعه في ما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لقد قمنا بصورة تامة، وعلى نحو لا رجعة فيه بتفكيك مواقع التجارب النووية ومرافق إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم الخاصة بالأسلحة النووية لدينا. وقد خفضنا نصف عدد الرؤوس النووية الحربية لدينا، وقمنا بتفكيك عنصر أرض – أرض بصورة كاملة، وخفضنا بمقدار ثلث ما لدينا من عنصرَي المحمول جوا والمحمول بحرا. وهذا سجل رائع، يرتكز على الأفعال لا على الأقوال. ولم يسبق لفرنسا قط أن شاركت في أي سباق للتسلح النووي. إنها تطبق بصرامة مبدأ الاكتفاء وبالإبقاء على ترساناتها عند أدنى مستوى ممكن وذلك انسجاماً مع الإطار الاستراتيجي. من الجدير بالذكر، إن الردع الفرنسي دفاعي بصورة صارمة، وينحصر استخدامه في الظروف القصوى للدفاع الشرعي، ولا يتعارض بأي حال من الأحوال مع القانون الدولي.

إن تنفيذ خارطة طريق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ هو أيضا مسؤولية جماعية. أولاً، إن خارطة الطريق نهج مشترك ينطبق على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. إنه الخطوة تلو الخطوة. وهو تسلسل لأعمال متعددة الأطراف، بالاقتران مع سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. هذا تسلسل منطقي. لقد ولى زمن المناقشات على أساس أولويات مفاوضات نزع السلاح. وقد تمت تسوية مسألة المناقشات بوضع خطة العمل التي اعتُمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠.

وفي هذا الصدد، فإن الخطة واضحة جداً. فالمادة ١٥ تنص على البدء بمفاوضات حظر إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح من دون تأخير، وفقاً للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. لذلك من المُلِح أن يعمل مؤتمر نزع السلاح على اعتماد برنامج العمل استناداً إلى الوثيقة CD/1864، التي اعتُمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩. ونحن ملتزمون بالبدء بتلك المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من دون تأخير. وتحقيقاً لتلك الغاية، أيدنا القرار ٥٣/٦٧ للمضي قُدُماً بالمناقشات المتعلقة بالمعاهدة والتي ينبغي التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح. نعتقد أن فريق الخبراء الحكوميين الذي سيجتمع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ سيتمكن من تحقيق تقدم هام. وتحض فرنسا جميع الدول المدعوة إلى اجتماع فريق الخبراء الحكوميين على المشاركة. إن التشكيك في أولوية التفاوض بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية سيُمثل انحرافاً عن المسار الوارد ذكره في خارطة الطريق التي اعتُمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠. ومن هنا فإن ذلك ينطوي على مجازفة إضاعة المزيد من الوقت.

في العام الماضي، حاول بلدي تحذير الجمعية العامة من مغبة العواقب المحتملة لبعض المبادرات التي أنشأت منتديات موازية. من الواضح أن ذلك لم يؤدِ، كما كنا نخشى، إلى إعادة فتح المناقشات بشأن إتباع نهج الخطوة تلو الخطوة وإعطاء الأولوية للمفاوضات. فقد تمت تسوية مسألة المناقشات باعتماد خارطة الطريق المشتركة التي مثلتها خطة عمل مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. إن نزع السلاح يعتمد في المقام الأول على الثقة المتبادلة بين الدول وعلى التصور العام للأمن. إذ لا يمكن تقرير ذلك بطريقة تتجاهل السياق الاستراتيجي.

إن مسألة الانتشار ما فتئت تُشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ففي شباط/فبراير، أجرت كوريا الشمالية

تجربة نووية أخرى – إنها المرة الثالثة منذ عام ٢٠٠٦. لقد كانت تلك التجربة عملاً خطيراً وتهديداً رئيسياً للسلم والأمن الدوليين. وكان ذلك انتهاكاً جديداً غير مقبول من جانب كوريا الشمالية لالتزاماتها الدولية. أدان مجلس الأمن تلك الأعمال في القرارين ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣). أما المعلومات الأخيرة التي تفيد بإعادة تشغيل المفاعل المنتج للبلوتونيوم في يونغبيون فهي مصدر قلق خاص. يجب إنهاء العمل بمفاعل بيونغ يانغ ووقف لغة الحرب المرتبطة به.

وبطبيعة الحال، فإن أزمة الانتشار الإيراني ما انفكت تمثل شاغلاً رئيسياً بالنسبة لنا. إذ أن التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الدولية (انظر A/68/324)، يؤكد مرة أخرى انتهاك إيران لالتزاماتها بموجب قرار مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن. تبلغ نسبة مخزوناتها من اليورانيوم العالي التخصيب، بما في ذلك اليورانيوم المخصب ما يقرب من ٢٠ في المائة، وما زال ينمو، وإن أنشطة إيران المتعلقة بالمياه الثقيلة يُقرِّبُها من بلوغ قدرتها على الوصول بفعالية إلى إنتاج البلوتونيوم.

إن الإعلانات الصادرة عن الرئيس الإيراني الجديد تُشير إلى الصراحة ونأمل ذلك. لدى اجتماع رئيس الجمهورية الفرنسية مع الرئيس الإيراني في أيلول/سبتمبر في نيويورك، أبلغه عن رغبتنا في المحادثات، ولكنه أيضاً أبلغه عن حزمنا بشأن مسألة انتشار الأسلحة النووية وعن موقف فرنسا ومفاده أنه من غير المقبول لإيران حيازة سلاح نووي. وننتظر إشارات ملموسة على استعادة الثقة وعلى استعداد إيران حقاً للوفاء بتوقعات المجتمع الدولي.

قبل بضعة أيام، جرت مناقشات في جنيف للوقوف على مدى جدية التزام السلطات الإيرانية الجديدة بالمضي قُدُماً في تنفيذ تدابير التحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وللمرة الأولى، وفي أجواء جديدة، كانت لدينا مناقشات مفصلة وهامة مع إيران. على الرغم من أنه لا تزال توجد خلافات هامة بين الأطراف، ونأمل أن تكون تلك المناقشات بداية لدورة من المصداقية نحو إعادة بناء الثقة. نحن مستعدون لذلك، بينما في الوقت نفسه يظل تركيزنا منصباً على التطورات في أنشطة إيران النووية على أرض الواقع.

إن فرنسا مصممة على السعي إلى عالم أكثر أماناً للجميع وتهيئة الظروف من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم الانتشار، بطريقة تعزز الاستقرار الدولي، وترتكز على مبدأ المساواة وتحقيق الأمن غير المنقوص للجميع.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن الجهود الدولية لتنظيم تخفيض ومنع انتشار الأسلحة، لا سيما الأسلحة النووية، تواجه حاليا تحديات خطيرة. قبل خمسة وثلاثين عاما، توصلت الجمعية العامة إلى توافق في الآراء بشأن ولاية وآلية متابعة برنامج نزع السلاح. وعلى مر الوقت، انحسر توافق الآراء هذا وأصبح الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي يراوغنا.

إن التقويض التدريجي لتوافق الآراء الدولي بشأن تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار ومعايير نزع السلاح، والقواعد والآليات كلها تتجلى بوضوح في التطورات التالية: انتهاك معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لنزع السلاح النووي الكامل؛ إطالة أمد عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وآفاق التجارب الجديدة التي تقوم بها بعض الدول؛ وجود مذاهب تتوخى استخدام الأسلحة النووية حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ السعي إلى عدم انتشار انتقائي واستثناءات، وشروط تمييزية للتعاون النووي السلمي؛ وزيادة حدة التفاوت في القوة العسكرية بين الدول؛ خطر التباين المتزايد في القوة العسكرية بين الدول ؛ وخطر حصول

الإرهابيين والعناصر الفاعلة الأخرى من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل؛ وعدم قدرة آلية نزع السلاح على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالها.

إن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي عنصران هامان للسلم والأمن الدوليين. ومن دون السعي إلى تحقيقهما بصورة متزامنة لن يكون بالإمكان إقامة حواجز فعالة أمام مخاطر الانتشار والنهوض بنزع السلاح. إن نهج ما يسمى بالخطوة تلو الخطوة وحده يتعارض مع هدف نزع السلاح النووي. وإن تصميم حفنة من الدول القوية على الاحتفاظ بخيار أسلحة الدمار الشامل مع فرض أنظمة صارمة على الدول الأضعف لا يؤدي إلا إلى تفاقم الإحساس بانعدام الأمن بين الدول.

على الرغم من المغالاة في الكلام الطنان والتأكيدات الأخلاقية، لا تزال الأسلحة النووية جزءاً لا يتجزأ من المذاهب الاستراتيجية للتحالفات العسكرية. وتوفر أيضاً الأسلحة النووية رادعاً كبيراً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في التحالفات العسكرية. وهكذا تشجع هذه الدول بصورة مباشرة وضمنية على حيازة بل حتى على استخدام الأسلحة النووية بوصفها جزءاً من المذاهب الاستراتيجية لتحالفاتها.

نقر بأن نزع السلاح النووي لن يتحقق بين عشية وضحاها أو حتى في زمننا، ولكن الجهود الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية لا بد من أن تبدأ الآن. وقد انقضى وقت طويل منذ أن انعقدت الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لكي نضفي شكلاً عملياً على التزاماتنا المعتمدة بتوافق الآراء.

تعتقد باكستان أن أي نظام دولي يرتكز على قواعد ومنصف وغير تمييزي ينبغي أن يتطور ولا بد من أن يسعى إلى برنامج نزع السلاح الشامل. وينبغي لهذا البرنامج أن يرتكز على المنجزات الحالية وأن يتضمن تدابير تعالج الشواغل الأمنية لجميع الدول، والمُضي قُدُماً في تحديد الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية وتخفيضها. إن التدابير الانفرادية والثنائية التي تتخذها بعض الدول تدابير جزئية وغير كافية ولا يمكنها أن تحل محل تنفيذ التزامات نزع السلاح المتعددة الأطراف. كذلك لا بد لبرنامج نزع السلاح من أن يقوي من نظام عدم الانتشار الدولي من خلال سياسات منصفة وترتكز على معايير وغير تمييزية. ولا ينبغي أن تكون هناك أي استثناءات أو معاملة تفضيلية تحفز عليها القوة والربحية.

ينبغي إنهاء الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية. إن مد نطاق الردع النووي إلى شركاء التحالف بمثابة انتشار أفقي. وينبغي توسيع نطاق الضمانات الأمنية لتشمل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فهذه الضمانات مجانية الكلفة ولا تقوض أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبدلاً من اتخاذ أنصاف تدابير والتنصل من الالتزامات بنزع السلاح والدعوة إلى إبرام معاهدة لا تحظر إلا إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل – التي لا تعتبر حتى تدابير عدم انتشار – ينبغي تخفيض مخزونات المواد الانشطارية الحالية أيضاً والتي ستمثل خطوة حقيقية نحو القضاء على الأسلحة النووية. وإلى جانب تلك الخطوات، ينبغي للمجتمع الدولي البدء فوراً بالمفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية للقضاء على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

وبالنسبة للأغلبية الواسعة من الدول، لا يزال نزع السلاح النووي أولوية عُليا في برنامج الأمن الدولي، على الرغم من مواربة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن سبب وجود مؤتمر نزع السلاح هو التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. ومع ذلك، وبعد انقضاء أكثر من ثلاثة عقود، فإن هدف التفاوض وإبرام اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي لا تزال مسألة تراوغنا كما كانت على الدوام. إذا كانت الدول التي تعارض المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر

نزع السلاح لديها شواغل أمنية مشروعة، فيجدر بها أن تبين بصراحة أسبابها. وعدم قيامها بذلك يثير تساؤلات هامة تتعلق بحوافزها والتزامها بنزع السلاح النووي، وفي الواقع التزامها بعمل مؤتمر نزع السلاح ذاته.

ترحب باكستان بأول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق تعقده الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11). نؤيد البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في الاجتماع، وكذلك مشروع القرار الذي ستقدمه حركة عدم الانحياز بوصفه متابعة للاجتماع الرفيع المستوى. إن اعتماد مشروع القرار سوف يؤكد من جديد التأكيد على نضوج نزع السلاح النووي. كذلك ستعزز أولوية للمجتمع الدولي وهي البدء المبكر بالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام اتفاقية شاملة لنزع السلاح النووي.

إن المطالبة بضمانات الأمن السلبي التي أثارتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الستينات من القرن الماضي في سعيها إلى الأمن التي لها الحق فيه بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن باكستان وبقية الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء تعتقد أن هذه المسألة قد آن أوانها للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. سوف تساهم أيضاً في بناء مناخ من الثقة والتفاهم وقد تسهم في تخفيف التوترات الحالية بشأن برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار الأوسع نطاقاً. ووفقاً لذلك، فإن باكستان كما فعلت في الماضي، مع عدد كبير من المشتركين في تقديم مشروع القرار، سوف تقدم مشروع القرار A/C.1/68/L.49، المعنون ”عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“.

في الختام، تكرر باكستان نداءها الثابت إلى الـ ١٢٠ عضواً في حركة عدم الانحياز من أجل عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة لتجديد توافق آراء عالمي يكفل القضاء على الأسلحة النووية بينما يفي بالشواغل الأمنية لجميع الدول.

السيد حنان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.10).

كما ذكرنا في بياننا العام (انظر A/C.1/68/PV.6)، فإن موقف بنغلاديش بشأن نزع السلاح النووي واضح لا لبس فيه. نعتقد أن الأسلحة النووية لا تكفل حياة الشعوب؛ إنما تعرضها للخطر. ونعتقد أيضا أن استدامة الترسانات النووية وانتشارها يعرقل تحقيق الأهداف ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تجزئتها وأن السعي إلى الأسلحة، ولا سيما الترسانات النووية، لا يساعد في تعزيز الأمن الدولي، بل في الواقع تضعفه. لذلك آثرنا طواعية عدم السعي إليها.

ومع ذلك ما زال سباق الأسلحة مستمراً. إن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تراعي أمن جميع الدول الأخرى، وما فتئت تؤمن بالترسانات النووية لضمان أمنها. إن المخزونات الواسعة للأسلحة النووية والتنافس من أجل التطوير النوعي للأسلحة النووية من جميع الأنواع وإثرائها وتحويل الموارد الاقتصادية والعلمية والتقدم التكنولوجي يشكل تهديداً كبيراً للسلم. لذلك، لا بد لنا من أن نسعى على جناح السرعة إلى القضاء التام عليها.

بالنسبة لنا، الأسلحة النووية بحد ذاتها، بغض النظر عمن يحوزها، هي المشكلة.

إن الأسلحة النووية أسلحة فتاكة، وباقتباس ملاحظة الأمين العام ”ما من أيدٍ يمكن أن تؤتمن على هذه الأسلحة الفتاكة“. لقد شددنا جميعا على أن نزع السلاح وعدم

الانتشار وجهان لعملة واحدة. ومن الواضح أن انتشار الأسلحة النووية من جانب بلدان جديدة، سواء كانت من الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي أم لا، أمر غير مقبول، وينطبق الشيء ذاته على عدم إحراز تقدم في تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها المترتبة عليها في مجال نزع السلاح. ونزع السلاح وعدم الانتشار أمران يعزز كل منهما الآخر، وينبغي متابعتهما بالتوازي مع التقدم المحرز في اتجاه إزالة الأسلحة النووية تماما.

وما فتئنا نؤكد، أنه ما دامت الأسلحة النووية قائمة، فيستمر خطر استخدامها والتهديد باستخدامها وانتشارها، فضلا عن خطر وقوعها بين أيدي الإرهابيين. ومن ثم فالضمانة المطلقة الوحيدة ضد خطر استخدام الأسلحة النووية، تتمثل في إزالتها الكاملة. وحتى تتحقق إزالتها، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية حق مشروع في الحصول على الضمانات الأمنية السلبية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، تحت أي ظرف من الظروف.

وتعد ما تسمى بأحكام الضمانات الأمنية السلبية القائمة، كما تدعي بعض الدول الأعضاء، غير كافية. ولا بد من إدراجها في صك قانوني عالمي، وربما يعد مؤتمر نزع السلاح المحفل الملائم للشروع في إجراء مفاوضات بخصوص هذا الصك القانوني.

ومن دواعي الأسف، استمرار جمود أعمال مؤتمر نزع السلاح، منذ أكثر من عقد من الزمن، مع عدم إحراز تقدم بشكل ملحوظ في المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها دوليا وفعليا، تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية، بما في ذلك المخزونات القائمة. ويتعين التخلص من ذلك الجمود. ولكي يحدث ذلك، فإننا سنكون بحاجة إلى المرونة والإرادة السياسية من جانب عدد من البلدان الأعضاء، من أجل تحقيق توافق في الآراء لإنجاح المؤتمر العالمي بشأن نزع السلاح، الذي يمثل المحفل الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وذلك كتدبير مؤقت إلى حين أن تصبح الإزالة التامة للأسلحة النووية حقيقة واقعة. لكن ينبغي إنشاء مناطق من هذا القبيل حيثما لا توجد حاليا، بما في ذلك في منطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط.

إن بنغلاديش تواصل دعوتها بقوة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ فورا. في غضون ثلاثين يوما من اعتماد المعاهدة، عبرت بنغلاديش، التي هي إحدى دول المرفق ٢، عن ثقتها الكاملة فيها، وكانت خلال عام ١٩٩٦، أول بلد من بلدان جنوب آسيا يوقع على المعاهدة التي صدقنا عليها في عام ٢٠٠٠. ونحن ننضم إلى ١٦١ دولة طرفا في المعاهدة، لنحث البلدان الـ ١٣ التي لم تقم بعد بالتوقيع عليها، و ٣٥ دولة التي لم تصدق بعد عليها، إلى القيام بذلك، بدون المزيد من التأخير. إن عدم تصديق دول المرفق ٢ الثماني المتبقية على المعاهدة، لا يزال يمثل العقبة الوحيدة التي تحول دون دخول المعاهدة حيز النفاذ، والحظر الدائم للتجارب النووية من جانب كل دولة وفي كل مكان. إن إضفاء الطابع العالمي على تلك المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، أمر بالغ الأهمية لتحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي عالم موارده محدودة، توجد علاقة وثيقة بين النفقات على التسلح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتناقض إنفاق مئات البلايين من الدولارات، جنبا إلى جنب مع الموارد البشرية والتقنية والتكنولوجية، وتخصيصها لصناعة وصيانة وتحديث الأسلحة النووية، تناقضا صارخا مع التحديات الناجمة عن الفقر الذي يعاني منه ثلثا سكان العالم. ويعني بالتالي تحقيق أهداف نزع السلاح، وضع حد للإهدار الكبير للموارد

الشحيحة المخصصة للأغراض غير الإنتاجية، وتحرير موارد ثمينة لإنقاذ ملايين الأرواح، ومعالجة الاحتياجات الإنمائية الأكثر إلحاحا، وضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. ولذلك، فإننا ندعو إلى تعزيز دعوتنا إلى عدم تخصيص الموارد للبرامج النووية، وتخصيصها من أجل القضاء على الفقر والجوع، وتمويل التنمية.

إننا نعتقد بأن تقدمنا لا يكمن في صنع الأسلحة، بل في إحلال السلام من خلال مد روابط بين الشعوب. وينبغي ترويجنا لثقافة السلام بدلا من ثقافة الحرب. ولأن جميع الحروب، والتعصب والنزاعات، نابعة من عقليات الكراهية والتعصب، ستعزز ثقافة السلام المزيد من التفاهم بين الشعوب والتسامح مع الآراء المخالفة. إننا بحاجة إلى تعزيز الوحدة في التنوع. وقد قامت بنغلاديش من ذلك المنظور، بتقديم مشروع قرار كل سنة بشأن ذلك الموضوع. وقد يكون ثمة ثمن لتعزيز السلام وصونه، ولكنه أقل بكثير من صنع الأسلحة النووية، وخوض الحروب وإحلال السلام بعدها.

تقع بنغلاديش في منطقة توجد فيها ثلاث قوى نووية. ورغم عيشنا بالقرب من جيران يمتلكون أسلحة نووية، فقد اخترنا من دون شروط أن نظل دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك موقف يجد جذوره وينبع من التزامنا الدستوري بنزع السلاح الشامل والعام. وليس للأسلحة النووية مكان في حالتنا الأمنية. ويتمثل الغرض الوحيد الذي تفيدنا فيه في الطاقة النووية والاستخدام السلمي لها في ظل الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يمكن أن يساعد على مواجهة التحديات الإنمائية الرئيسية للعديد من البلدان. وفي ذلك الصدد، فإن بنغلاديش تعمل، بمساعدة الوكالة وإشرافها الصارم، في مجال الاستخدامات المدنية والسلمية للتكنولوجيا النووية، لا سيما في قطاعات الزراعة والطاقة والصحة.

خلال مناقشات اللجنة الأولى اليوم، يحدو وفد بلدي الأمل في ألا يستخدم العالم الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية، وفي أن تتحقق في القريب العاجل تطلعات الشعوب المحبة للسلام في العالم لرؤية عالم خال من الأسلحة النووية.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد نيكوليتش (الجبل الأسود)

السيد إبرهاردت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): حرصا على الوقت، فقد اختصرت الملاحظات التي سألقيها، ولكن بيان الولايات المتحدة الكامل، سيكون متاحا على الموقع الشبكي لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، على بوابة الأمانة العامة الشبكية QuickFirst، فضلا عن توزيعه على الوفود.

وقد أكد الرئيس أوباما في وقت سابق من هذا العام من جديد في برلين، التزامه بتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال الولايات المتحدة تتخذ خطوات يعزز بعضها بعضا، من أجل تحقيق ذلك الهدف، مع العلم بأنه لن يقربنا سوى نهج متوازن فيما يخص الأمن الدولي، من العالم الذي توخاه رئيسنا في براغ ومرة أخرى في برلين. ويتطلب ذلك منا تعزيز نظام نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، والعمل في اتجاه تحقيق نزع السلاح النووي. وقد أثبت اتباع نهج عملي وتدريجي فيما يخص نزع السلاح، أنه الوسيلة الأكثر فعالية لزيادة الاستقرار، والحد من الأخطار النووية والوفاء بالتزاماتنا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا نعلم أن هناك بعض الذين دعوا إلى اتباع نُهج بديلة فورية وشاملة فيما يخص نزع السلاح النووي. وبينما نتشاطر الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا نعلم أن نزع السلاح الحقيقي والدائم سيتطلب مواصلة بذل الجهد والالتزام، الأمر الذي يتطلب منا المضي قدما بطريقة مدروسة وتدريجية. إننا نواصل اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحقيق هذه الغاية، ولكن الحقيقة المرة هي أن الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح، لن يتحقق بين عشية وضحاها أو

من خلال مجرد تفاوض وحيد. وتصرف الدعوات إلى نزع السلاح الفوري والتام، النظر عن جهود أكثر واقعية.

ونحن نتفهم الدوافع الصادقة وراء الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وفي الواقع، فإننا نتشاطر مصلحة جميع الدول في تمديد سجل فترة عدم استخدام الأسلحة النووية التي بلغت ٦٨ عاما. ولكن أي دعوة للمضي قدما بنزع السلاح النووي في دوائر القانون الإنساني الدولي، لا يمكنها إلا أن تصرف الأنظار عن جدول الأعمال العملي المنصوص عليه في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ونحن لا نؤيد المقترحات الداعية إلى وضع آليات جديدة للأمم المتحدة لمعالجة نزع السلاح النووي. ولن تكون هذه الآليات أفضل حالا من الهيئات القائمة، لأن التحديات السياسية نفسها القائمة في هيئات نزع السلاح القائمة سيجري تكرارها في أي هيئة جديدة متعددة الأطراف.

وعلاوة على ذلك، من الواضح بأن النهج البراغماتي والمستمر، قد أثمر. إننا ندرك مسؤولياتنا، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الروسي، فنحن البلدان الحائزان لأكبر الترسانات النووية. وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة، التي تعد أكثر الاتفاقات شمولا في مجال تحديد الأسلحة خلال ٢٠ عاما. وعند الانتهاء من التخفيضات المترتبة بموجب المعاهدة، سنكون قد خفضنا الأسلحة الأمريكية والروسية المنتشرة إلى أدنى مستوياتها منذ خمسينات العام الماضي. كما يعد نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، من بعض النواحي، نظام تحقق من الأسلحة النووية الأكثر تدخلا حتى الآن، ويضع سابقة وأساسا مهمين للمفاوضات المستقبلية.

ويظهر إصدار الدراسة المتعلقة بتنفيذ استعراض الوضع النووي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وخطاب الرئيس أوباما الذي ألقاه خلال الشهر نفسه في برلين، عزم الولايات المتحدة على إجراء المزيد من التخفيضات النووية الاستراتيجية بالتوازي مع الاتحاد الروسي.

ونعتزم أيضا العمل مع حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي سعيا، مع روسيا، لإجراء تخفيضات في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوروبا. وسوف تواصل الولايات المتحدة التماس التخفيضات في جميع فئات الأسلحة النووية – الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة. وبغية تحقيق هذه الأهداف، بدأنا حوارا ثنائيا مع روسيا حول الاستقرار الاستراتيجي الذي يمكنه أن يرسي الأساس لإجراء مفاوضات في المستقبل.

والآن، فيما نجري تخفيضات عميقة ونسعى إلى تحقيق المزيد منها، أود التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تعمل على تطوير أسلحة نووية جديدة، ولا تسعى إلى الاضطلاع بأي مهام نووية جديدة. وليس الهدف من الأنشطة المتعلقة بالإشراف على المخزونات وإدارتها سوى الحفاظ على التصاميم الموجودة، وتحديث عناصر سلامتها، وأمنها، والتحكم بها، وتحديث المرافق. وبالإضافة إلى تعزيز سلامة مخزون الأسلحة النووية والحفاظ على القدرة لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي، تؤدي الاستثمارات في المرافق الأكثر حداثة أيضا إلى إفادة طائفة من أنشطة عدم الانتشار النووي، وتحديد الأسلحة، والاستجابة في حالات الطوارئ، ومكافحة الإرهاب.

إن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار تواصل الانخراط المكثف في طائفة واسعة من المواضيع ذات الصلة بالركائز الثلاث لخطة عمل معاهدة عدم الانتشار: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستعمالات السلمية للطاقة النووية. ولقد استضاف الاتحاد الروسي في جنيف خلال نيسان/أبريل الماضي آخر مؤتمر من سلسلة المؤتمرات التي يعقدها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، لاستعراض التقدم الذي أحرزه هؤلاء الأعضاء

الخمسة الدائمون والتخطيط له، بغية تنفيذ خطة العمل. ويركز الأعضاء الخمسة الدائمون على الشفافية، والإبلاغ، وبناء الثقة، والتحقق؛ والعمل من أجل نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والبدء بإجراء مفاوضات تتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ والمشاركة في ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسحب مسألة معاهدة عدم الانتشار.

كما عملت الولايات المتحدة بقوة في السنوات الأخيرة على النهوض بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي يتم الاعتراف منذ وقت طويل بأنها تساهم إسهاما هاما في نزع السلاح. والتوقيع على البروتوكولات الملحقة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية والتصديق عليها يوفران أيضا الأساس لتوسيع نطاق الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانونا التي تقدّم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتدرك الولايات المتحدة المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تلقي هذه التأكيدات، ونعتقد أن توسيع نطاق هذه الضمانات يمكنه أن يعزز نظام عدم الانتشار النووي.

ولقد قدّمنا إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة بروتوكولات تتعلق بمعاهدتين حول المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بغية نيل المشورة والموافقة على تصديقها. كما شاركنا في العمل مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، والأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، والمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، في محاولة للتوصل إلى اتفاق يسمح لنا بالتوقيع على بروتوكولات هذه المعاهدات. والولايات المتحدة ملتزمة بهذه العملية، وتتطلع إلى التوقيع على هذه البروتوكولات بأسرع ما يمكن.

وبشكل أعم، تعتمد الولايات المتحدة سياسة بيانية تقضي بعدم استخدمها للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، امتثالا لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي.

وبهذه الروح، نواصل عملنا لتنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وتعزيز جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وبالإضافة إلى أنشطتنا في مجال نزع السلاح، نعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودولها الأعضاء لتعزيز الضمانات، ونواصل بذل جهودنا لجعل الانضمام إلى البروتوكول الإضافي عالميا، وكفالة حصول الوكالة على الدعم اللازم للاضطلاع بمهامها. وسوف نواصل العمل مع الآخرين لحل مسألة عدم امتثال إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسوريا لالتزاماتها بعدم الانتشار، وقرارات مجلس الأمن. وغياب الحل لمسألة عدم الامتثال يشكل تحديا أساسيا لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ويعرّض للخطر الفوائد الأمنية العديدة التي تجنيها الدول الممتثلة من معاهدة عدم الانتشار.

ونحن نعتقد أن نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سوف يؤدي دورا محوريا في قيادة العالم نحو تقليص الاعتماد على الأسلحة النووية، والحد من المنافسة النووية، ونزع السلاح النووي في نهاية المطاف. ووقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وسائر التفجيرات النووية الأخرى كافة سوف يحد من تطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، فضلا عن تطوير أنواع متقدمة من الأسلحة النووية. وإننا ملتزمون تماما بمواصلة السعي للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ.

وفي برلين، دعا الرئيس جميع الدول إلى بدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المعدّة للأسلحة النووية. وهذه المعاهدة التي يمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية مدرجة منذ وقت بعيد في جدول أعمال نزع السلاح، وقد تأخر

إبرامها. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة الضرورية على الإطلاق صوب نزع السلاح النووي عالميا، والخطوة المنطقية التالية صوب وقف تزايد الترسانات النووية. وقبل ثلاث سنوات، بدأت الولايات المتحدة بإجراء مشاورات بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبلدان أخرى لتحريك المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، ولإعداد بلداننا لما نتوقعه من صعوبة تقنية في هذه المفاوضات. ولا نزال نأمل أن المجيء بتلك البلدان إلى طاولة المفاوضات سيساعد على المضي قدما بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ووضع حد للجمود الذي يعطل المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

إن الولايات المتحدة تعمل بنشاط لخفض مخزوناتها من المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية. وبموجب الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن إدارة البلوتونيوم والتخلص منه، سوف يتخلص كل جانب، على نحو يمكن التحقق منه، ممّا لا يقل عن ٣٤ طنا متريا من البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة – أي ما يكفي في مجموعه ٠٠٠ ١٧ سلاح نووي. وقد دخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في عام ٢٠١١، ويعمل بَلَدانا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إبرام اتفاق بشأن التحقق من المخزونات. وبمجرد التخلص منها، سيتعذر استخدام البلوتونيوم في الأسلحة النووية.

بالإضافة إلى ذلك، لقد تخلصنا من فائض المواد الانشطارية الناجمة عن الأسلحة، عن طريق التخفيف من درجة حوالى ١٤٠ طنا متريا من اليورانيوم عالي التخصيب – أي ما يكفي من المواد لأكثر من ٦٠٠ ٥ سلاح نووي. وكتدبير من تدابير الشفافية، تعاونت الولايات المتحدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للسماح بالرصد الدولي لتخفيف درجة ٥٠ طنا متريا من تلك المواد.

وثمة إنجاز هام أيضا هذا العام في مجال عدم الانتشار – بلوغ الاتفاق المبرم عام ١٩٩٣ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن شراء اليورانيوم عالي التخصيب معلما رئيسيا مع التسليم النهائي لليورانيوم منخفض التخصيب المستمد من خفض درجة ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم عالي التخصيب، وهي كمية ناجمة عن الأسلحة الروسية. واليورانيوم المنخفض التخصيب الناجم عن عملية خفض درجته يجري تسليمه إلى الولايات المتحدة، وتحويله إلى وقود نووي، واستخدامه لدى جميع محطات الطاقة النووية تقريبا الموجودة في الولايات المتحدة. وقد تخلصنا مما يكفي من اليورانيوم العالي التخصيب لقرابة ٠٠٠ ٢٠ سلاح نووي بموجب الشراكة الفريدة من نوعها بين الحكومة وقطاع الصناعة.

نحن نعلم أنه ما زال هناك الكثير على جدول أعمالنا، وأن الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية ما فتئ طويلا. لكن ينبغي ألاّ ننسى أننا أحرزنا تقدما حقيقيا، ونحن نعلم ما نحتاج إلى فعله بغية مواصلة السير على هذا الطريق. والولايات المتحدة ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها والعمل مع المجتمع الدولي لاتخاذ الخطوات المقبلة. بطبيعة الحال، جميع الدول الأعضاء لها دور تؤديه في مجال نزع السلاح، ونحن نتطلع إلى العمل مع اللجنة الأولى من أجل تحقيق هذا الهدف النهائي.

السيد روزنس (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين هما مسألتان تحظيان باهتمام عالمي. نحن نتشاطر جميعا مصلحة مشتركة في بناء عالم أكثر أمنا من دون الأسلحة النووية. ونحن نتشاطر جميعا مصلحة مشتركة في منع دول جديدة من حيازة أسلحة الدمار الشامل تلك، وليس أقله كفالة عدم وقوع أسلحة من هذا النوع ومواد حساسة في الأيدي الخطأ. ونود جميعا أن نرى الذرة تستخدم للأغراض السلمية وحدها.

منذ العام الماضي، ما فتئت الآثار الإنسانية للأسلحة النووية مدرجة بشدة في جدول أعمالنا. ويتماشى ذلك تماما مع نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ولقد أعربت البلدان المشاركة بوضوح عن قلقها العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية.

وفي آذار/مارس من هذا العام، استضافت النرويج في أوسلو المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وحضر المؤتمر ما مجموعه ١٢٨ دولة، إلى جانب منظمات الأمم المتحدة الإنسانية ذات الصلة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وممثلين عن المجتمع المدني. وكان هدف المؤتمر التوصل إلى فهم يستند إلى وقائع الآثار الإنسانية الناجمة عن التفجيرات النووية، وتيسير إجراء مناقشة مستنيرة حول هذه المسألة مع أصحاب المصلحة من الدول، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمجتمع المدني.

وكان الاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه هذا المؤتمر أن لا دولة أو هيئة دولية قادرة في أي شكل كافٍ أو مجدٍ على معالجة حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن تفجير سلاح نووي. والآثار الناجمة عن تفجير سلاح نووي، بصرف النظر عن سببه، ستعبر الحدود وتؤثر في الشعوب على الصعيد الإقليمي، وكذلك على الصعيد العالمي. وأرسى المؤتمر بشكل ملموس ما تعنيه عبارة ”عواقب انسانية كارثية“ وما تنطوي عليه.

لذلك، من الحيوي لجميع الدول الأعضاء، والدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء، أن تشارك في مناقشات المتابعة. ونحن نشجع جميع البلدان على المشاركة بصورة بناءة. ونرحب ترحيبا حارا بعرض المكسيك القاضي باستضافة مؤتمر المتابعة الذي سيعقد في شباط/فبراير ٢٠١٤. وسوف يتناول ذلك المؤتمر العواقب الطويلة الأجل للتفجير النووي، ومستوى التأهب اللازم للتصدي لمثل هذه الكارثة.

وتعلق النرويج أهمية كبيرة على كفالة التنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدت في آخر مؤتمر استعراضي، والتي تشمل الركائز الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستعمالات السلمية للطاقة النووية. ولقد قيل بحق إنه منذ نهاية الحرب الباردة، حدث تراجع كبير في الترسانات النووية.

وفي الوقت نفسه، هناك أسباب مشروعة للتساؤل عن ضرورة الاحتفاظ بقرابة عشرين ألف رأس حربية نووية في عالم اليوم. وفي رأي النرويج أننا سنخدم أمننا المشترك على نحو أفضل بالسعي نحو عالم خال تماما من الأسلحة النووية والعمل على بناء ذلك العالم.

ولذلك ما برحت النرويج تؤيد بقوة التدابير الثنائية لنزع السلاح مثل المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت). ونرحب بخطاب الرئيس أوباما في برلين في حزيران/يونيه، الذي أكد فيه على الحاجة إلى المزيد من مبادرات نزع السلاح، التي ينبغي أن تشمل جميع فئات الأسلحة النووية. ومن شأن إجراء جولة جديدة من المفاوضات أن يوفر قوة دفع مهمة ونحن نستشرف مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

كما نقدر تقديرا كبيرا تعاوننا التطلعي مع المملكة المتحدة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وسيتطلب بناء عالم خال من الأسلحة النووية عمليات تحقق واسعة النطاق للتأكد من أن تخفيضات الأسلحة لا رجعة فيها حقا. وعلاوة على ذلك، نرحب بالقرار المتخذ في العام الماضي والقاضي بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن شأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أن يبعث برسالة قوية تفيد بضرورة التقليص

بدرجة كبيرة من الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في السياسات الأمنية. وسيؤدي، علاوة على ذلك، إلى توطيد نظام عدم الانتشار. وتسلم النرويج بأن مسألة المخزونات الحالية يجب أن تُعالج أيضا بوصفها جزءا من عملية شاملة لنزع السلاح.

ومع ذلك، فإن هناك جمودا تطاول أمده في الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وندرك جميعا الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وهو ما يمنعنا من المضي قدما على النحو الذي أوصى به المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وللأسف، لا تلوح في الأفق أي بوادر لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن المفارقات ألا تدخل حيز النفاذ معاهدة دولية أيدتها أكثر من ١٥٠ من الدول الأطراف. ولم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، في هذا القرن، من الاتفاق على أية توصيات محددة بشأن الأسلحة النووية. وبالتالي، فإن هناك قدرا كبيرا من نفاد الصبر فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها دفع نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف قدما.

ولئن كنا نتشاطر الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا ما زلنا مختلفين على ما ينبغي عمله لتحقيق ذلك الهدف المشترك. وعلى الرغم من تباين الآراء بشأن كيفية التفاوض على الاتفاقية وتوقيته، فإن هناك عددا من التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز أمننا المشترك.

ولا بد أن نواصل جهودنا وأن نسرّع وتيرتها للحد من الترسانات الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ خطوات للحؤول دون تطوير جيل جديد من الأسلحة النووية. وريثما تدخل إلى حيز الوجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تهيب النرويج بكل الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تعتمد وقفا اختياريا لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ومن الضروري تعزيز القاعدة المناهضة لإجراء التجارب النووية. ولهذا السبب، تدين النرويج التجارب النووية وتجارب القذائف التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

علاوة على ذلك، يجب إيلاء ما يلزم من دعم سياسي ومالي للأمانة التقنية المؤقتة لمعاهدة الحظر الشامل بغية تمكينها من إكمال نظام التحقق. وإلى أن يتحقق القضاء التام على الأسلحة النووية، ينبغي أن نواصل جهودنا الرامية إلى الإمعان في تقليص دور تلك الفئة من الأسلحة في السياسات والعقائد الأمنية. لقد أُنجز الكثير في السنوات الأخيرة، ولكن هناك مجالا لإحراز مزيد من التقدم.

وينبغي أن نوطد المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حاليا وندعم إنشاء مناطق جديدة، لا سيما في الشرق الأوسط. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن ينعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من أسلحة الدمار الشامل قبل عام ٢٠١٥. كما نأمل بصدق في تسريع عملية إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.

وما من شك في أن وجود نظام ذي مصداقية كبيرة لعدم الانتشار أمر ضروري لعالم خال من الأسلحة النووية. وتؤكد النرويج دعوتها إلى الالتزام العالمي بنظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات الشاملة والبرتوكولات الإضافية. ومن المهم للغاية إتاحة الدعم السياسي والمالي اللازم للوكالة لتمكينها من تنفيذ ولايتها. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى تطوير دورات وقود نووي مقاومة للانتشار، مما ييسر الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد قدمت النرويج في السنوات السابقة تبرعات مالية لأجل تلك الغاية.

ونحن نؤيد برنامج العمل الذي اعتُمد في مؤتمر قمة الأمن النووي بغية تأمين كل المواد النووية الحساسة. وتقدم النرويج تمويلا لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة

الذرية، وندعم الجهود الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني.

وأخيرا، لا بد أن نحل جميع شواغل الانتشار المعلقة. ويحدونا الأمل في أن تتمخض المحادثات الجارية بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية عن نتائج إيجابية. وفي هذا الصدد، نحث إيران على حل المسائل المعلقة ذات الصلة ببرنامجها النووي السابق والحالي، وبالتالي أن تفي وفاا تاما بواجباتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وفي الختام، فإن الأثر الإنساني للأسلحة النووية مسألة تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والتصدي لهذه المسألة جزء من جدول أعمالنا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن ننفذ تنفيذا كاملا خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ على وجه السرعة، الأمر الذي يسهم في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد تليغين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل بيلاروس في وقت سابق بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

شهدت السنوات القليلة الماضية بعض التطورات الهامة المعروفة في مجال نزع السلاح النووي، مثل اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد مؤخرا (انظر A/68/PV.11)، ومؤتمر قمة الأمن النووي في سول ومؤتمر أوسلو المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ومع ذلك، على الصعيد العالمي، لا يزال نزع السلاح النووي طموحا أكثر منه واقعا. وأسباب ذلك كثيرة ومعروفة جيدا. وعلى رأسها بطء تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالرغم مما يشوب المعاهدة من تفاوتات، فإنها ما برحت تمثل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ولذلك، فإننا ندعو إلى تحقيق عالمية المعاهدة وحسن استغلال الوقت المتاح من الآن حتى المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥، من أجل إظهار نتائج ملموسة، على أن تعمل اللجان الفرعية بالتوازي على إعداد مختلف خطط عمل الوثيقة الختامية. وينبغي القيام بذلك بالتناغم مع خطة الأمين العام ذات الخمس نقاط ومختلف المبادرات التي أطلقتها مجموعات البلدان. ووفقا لذلك، تدعو كازاخستان إلى إعلان عالمي بشأن التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية باعتبار ذلك الخطوة الأولى نحو إبرام اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية.

والامتثال للقضاء على الأسلحة النووية ينبغي ألا يقتصر على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن يتعين أن يشمل أيضا الدول غير الأطراف في المعاهدة. ونقر بأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره أمران يعزز كل منهما الآخر ويرتبطان باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي ذلك الصدد، فإن حكومة بلدي بصدد وضع الصيغة النهائية لإجراءات لاستضافة بنك للوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المعيار الرئيسي للالتزام بعالم خال من الأسلحة النووية هو تصديق بلدان المرفق ٢ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الوقت الحاضر، يحظى الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية بتأييد سياسي يقترب من أن يكون عالميا. ولكن لا يمكن الركون إليه بديلا عن التزام قوي وشفاف وملزم قانونا يساعد على بناء الثقة.

ما فتئت جمهورية كازاخستان، من جانبها، تؤيد تأييدا راسخا حظر تجريب الأسلحة النووية. وهي تسعى جاهدة أيضا إلى كفالة أن تكون آليتا المعاهدة للكشف والردع – نظام الرصد الدولي ونظام التفتيش في الموقع – أيضا جاهزتين تماما للتشغيل حتى قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ. وهما هامتان ليس من حيث الكشف عن تفجيرات التجارب النووية

فحسب، ولكن أيضا من أجل التطبيقات المدنية والعلمية. لذا، فإننا ندعو الدول الموقعة إلى أن تقدم الدعم السياسي والمالي من أجل إتمام نظام التحقق ذاك.

وجمهورية كازاخستان، التي كانت مسرحا لما مجموعه أربعة من التمارين الميدانية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – في الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨– تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الخبرات والدراية إلى الأردن الذي سيجري التمرين الميداني المتكامل في عام ٢٠١٤.

في منطقتنا، أسهمت معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في الأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. ونحن نقدر التعاون الذي تبديه الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل إقامة حوار مثمر، ونتطلع إلى التوقيع على بروتوكول الضمانات السلبية في القريب العاجل.

يتعين علينا المضي قدما في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن ينعقد المؤتمر الذي طال انتظاره بشأن هذا الموضوع قبل نهاية عام ٢٠١٣. إن حكومتي على استعداد لاستضافة اجتماعات لاحقة في كازاخستان دعما لتلك العملية.

أخيراً، إن اتخاذ القرار ٣٥/٦٤ الذي أعلن ٢٩ آب/أغسطس من كل عام يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية، وهو نفس اليوم الذي أُغلق فيه موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية في عام ١٩٩١. يعتبر ذلك مساهمة من كازاخستان في إلغاء التجارب النووية لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن اليوم الدولي يعمل على إشاعة الوعي لدى الجمهور في جميع أنحاء العالم لتسخير مؤسسات الدفاع عن مصالح الجماهير والدبلوماسية من أجل حمل القيادات السياسية على الوفاء بالتزاماتها. كذلك بدأت حكومة كازاخستان بمشروع الذرة الذي ستكون مهمتنا فيه إلغاء التجارب بالقيام بحملة باستخدام البريد الإلكتروني بغرض مماثل لتعبئة الناس في جميع أنحاء العالم للضغط من أجل فرض حظر على الأسلحة النووية. أشجع المشاركين على زيارة موقعنا التالي على الإنترنت www.Theatomproject.org لإضافة أصواتهم إلى أصوات الآلاف الذين جاهروا بآرائهم. إن وفدي ملتزم بالانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الهدف المنشود لفترة طويلة،والمتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد ليتوانيا خلال الدورة الحالية للجنة الأولى، أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم، ونعرب عن دعمنا الكامل لعملهم.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.10). بالإضافة إلى ذلك، أود أن أتطرق إلى مسائل عدة ذات أهمية خاصة لوفدي.

إن ليتوانيا ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها الأساس الجوهري لتحقيق نزع السلاح النووي، وحجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والأساس للتطوير السلمي للتكنولوجيا النووية للذين اختاروا هذا المسار. تؤكد مجددا ليتوانيا التزامها الدائم بهدف نزع السلاح العام والكامل وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ريثما نبلغ هذا الهدف، تظل التدابير الفعالة للحد من الأسلحة النووية، ونزع السلاح، لا سيما خفض المخزون العالمي من الأسلحة النووية، تكتسي أهمية قصوى.

في هذا الصدد، إن ليتوانيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تعتبر تدابير بناء الثقة والشفافية المتبادلة والتحقق الفعال جزءا جوهريا لا يتجزأ من عملية المراقبة ونزع الأسلحة النووية. ينبغي أن تنطبق هذه التدابير على الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. ومع ذلك

ينبغي إيلاء أولوية للأسلحة النووية غير الاستراتيجية، لأنها لا تخضع لأحكام المعاهدات الحالية لتخفيض الأسلحة.

ندرك تماما أن العديد من الدول تختلف في وجهات نظرها حول وسائل تحقيق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية أو تسلسل تلك الوسائل. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن لا يركز على الاختلافات، بل على أرضية مشتركة وذلك بتحديد لبنات البناء الملموسة والحقيقية لعملية مستدامة تفضي إلى تحقيق هذه الغاية.

من الجوهري تفادي تجزئة المجتمع الدولي. يجب أن تكون العملية متعددة الأطراف وشاملة قدر الإمكان؛ ينبغي بوجه الخصوص إشراك الدول الحائزة لأسلحة نووية. ونتفق مع النهج القائم على المشاركة التي يمكن تحقيقها من خلال تنفيذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لتدابير ملموسة بشأن نزع السلاح، وعلى استمرار التزام جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم الانتشار. المجتمع الدولي لديه بالفعل عدد من لبنات البناء المتعددة الأطراف التي تدعم إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة حظر التجارب النووية المحدودة، ومعاهدة الفضاء الخارجي، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة قاع البحار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وهناك متسع لوضع المزيد من لبنات البناء. وفي رأينا أن الخطوة المنطقية التالية تتمثل في اعتماد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن معاهدة الحظر الشامل ركيزة رئيسية. تهيب ليتوانيا بجميع الدول الأطراف التي لم توقع وتصادق على المعاهدة، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، أن تفعل ذلك من دون تأخير ومن دون شروط.

أود الآن أن انتقل إلى عدم الانتشار النووي، الذي ينبغي اعتباره بالاقتران مع نزع السلاح النووي، جانبا واحدا لنفس العملة. إن نظام عدم الانتشار الدولي، القائم على الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، ونظام التحقق، وضمانات الوكالة، كلها حالت دون انتشار واسع للأسلحة النووية؛ ومع ذلك، لم يمنع الانتشار بشكل كامل. وينبغي أن نسعى أيضا إلى تعزيز نظام عدم الانتشار كونه يواجه سلسلة من التحديات، ليس فقط من الدول بل أيضا من الجهات الفاعلة من غير الدول.

يمثل الإرهاب النووي أخطر تهديد للأمن الدولي، لأن خطر حصول الجهات الفاعلة غير الحكومية على المواد النووية أو المصادر المشعة لم يتضاءل. لهذا السبب، يجب اتخاذ التدابير الوطنية والدولية لتأمين المواد النووية ومكافحة الإتجار النووي غير المشروعة والإرهاب النووي. ووفقا لذلك، فإن ليتوانيا ملتزمة بتنفيذ تعهداتها المقطوعة في مؤتمر قمة سيول للأمن النووي. في عام ٢٠١٢، أنشأنا مركزا وطنيا للأمن النووي للتميز الذي يؤدي مهمة بوصفه مكانا لبناء القدرات والتدريب لمؤسساتنا الوطنية المسؤولة عن الوقاية، والكشف والتحقيق في التهريب النووي والإشعاعي والتصدي له.

أود أن اختتم كلمتي بالتأكيد على أن ليتوانيا ستظل منخرطة بنشاط في العمل مع الشركاء المعنيين من أجل تعزيز التعاون الدولي للنهوض بالأمن النووي في المنطقة وفي العالم.

السيد الأومني (المغرب): أعد وفد المغرب بيانا سنسلمه إلى الأمانة العامة بقصد وضعه تحت تصرف الوفود على الموقع الشبكي للجنة الأولى. وسوف ننشره أيضا على الموقع الشبكي للبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة .لكن نود أن نستغل هذا الوقت لإبداء بعض الملاحظات وطرح بعض الأسئلة المتصلة بهذا الموضوع. فيما يتعلق بتشخيص الوضع

الحالي في مجال الأسلحة النووية، لا أعتقد أننا سنختلف كثيرا إن قلنا أنه يتميز أساسا بما يلي.

إن السلاح النووي هو السلاح الوحيد من بين أسلحة الدمار الشمال الذي لا يخضع إلى التحريم أو المنع بمقتضى صك دولي. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زالت خارج حيز النفاذ. وهيئة نزع السلاح عاجزة عن إحراز تقدم، ومعاهدة عدم الانتشار لم تنفذ كل بنودها، وإجراءات نزع السلاح التي تم الاتفاق عليها خلال مؤتمرات الاستعراض لم تنفذ. وفي هذا الإطار، أود أن أشدد على أن خطط العمل للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أكدت على الالتزامات التي قُطعت في ذلك المؤتمر. إن التفاوض بشأن معاهدة حظر المواد الانشطارية ما زال حتى الآن هدفا بعيد المنال، رغم انطلاق بعض الأشغال في اطار فريق الخبراء الحكوميين. طبعا على الرغم من هذا، يوجد تقدم في بعض المجالات، وهي مجالات مهمة جدا ومنها عدم الانتشار، حيث تقوم الوكالة الدولية في هذا المجال بعمل جبار يجب دعمه. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضا على ضرورة تعاون كل الدول المعنية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيجاد حلول مناسبة للمسائل العالقة. في مجال الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب.

مرة أخرى، فإن الوكالة الدولية تقوم بعمل هام جدا، وهناك مبادرات دولية يشارك المغرب فيها بشكل نشط، وتقوم بدور فعال في تدعيم العمل المتعدد الأطراف. أما في مجال نزع السلاح، فنقر بأهمية جهود تخفيض الترسانات النووية التي تقوم بها بعض الدول سواء بشكل منفرد، أو في اطار اتفاقات ثنائية، أو في اطار جهود جماعية للدول النووية الخمس. وبالطبع، نستذكر في هذا السياق أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ شدد على أهمية الشفافية وعلى أهمية اللارجعة، أي لا رجعة في تلك إجراءات نزع السلاح والتحقق الدولي.

في هذا الإطار، نود أن نطرح السؤال التالي، أي شكل من أشكال التحقق الدولي المتعدد الأطراف يمكن أن تقبل به القوى النووية؟ وما هي البدائل المطروحة أمامنا الآن؟ أمام هذا الوضع الذي قد لا نختلف كثيراً في تشخيصه. أما الإبقاء على الوضع الراهن، فلا نعتقد أنه خيار مجد؛ وبالطبع فإنه خيار غير مقبول.

يؤيده المغرب خيار التقدم التدريجي لأنها مقاربة الخطوة تلو الخطوة نحو الهدف النهائي. لكن طبعاً يجب أن نتفق على ما نعنيه من هذا التقدم التدريجي وهذه المقاربات الضرورية. بالطبع لا يسمح لنا الوقت بالتوسع، غير أننا نعتقد أن هناك شروطا يجب أن تتوفر في هذه الخطوات التدريجية حتى تكون فعالة. أول هذه الشروط، أن يتم الاتفاق بشكل واضح على الهدف النهائي لهذه الخطوات. ومنا هنا، يجب أن نتفق على الهدف النهائي في شكل صك قانوني.

ثانيا، هذه الخطوات يجب أن تسمح بالتقدم نحو الهدف النهائي، ولا يتم اتخاذ أي خطوة تراجعية.

ثالثا، هذه الخطوات يجب أن تكون مترابطة فيما بينها لكي تمكن من إحداث تراكم يسمح هو نفسه بالتقدم نحو هذا الهدف النهائي المتفق عليه.

رابعا، يجب أن تكون هذه الخطوات قابلة لشكل من أشكال التحقق الدولي. إلى جانب ذلك، يجب مواصلة الجهود بغرض تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار والاستمرار في إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي، وبطبيعة الحال من بينها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. أود التأكيد على أن عدم الانتشار ونزع السلاح ركيزتان أساسيتان لا يمكن إحراز تقدم جدي في إحداهما دون الأخرى.

قبل أن أختم كلمتي، سيدي الرئيس، أود فقط أن أؤكد على أن الأسلحة النووية في حال استعمالها، سواء عن قصد أو عن غير قصد، ستكون لها آثار خطيرة وكارثية على الحياة

البشرية وعلى البيئة. وهذا يستوجب اتخاذ خطوات حاسمة نحو التخلص من هذه الأسلحة. ويوجد توافق الدولي بشأن هدف التخلص منها كونه متأصل في نظرنا في معاهدة عدم الانتشار وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة لعام ١٩٧٨ المكرسة لنزع السلاح.

أشكركم يا سيادة الرئيس، والنص الكامل لمداخلتنا سوف يكون تحت تصرف الوفود على موقع اللجنة وعلى موقع البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة.

السيد فان در كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تسمحوا لي بأن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة، وكذلك أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لهم الدعم الكامل من وفدنا.

بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.10)، نود أن نبدي الملاحظات التالية.

يُعتقد أن البروفسور أينشتاين قال، ”أنا لا أعرف ما هي الأسلحة التي سوف تخاض بها الحرب العالمية الثالثة، ولكن الحرب العالمية الرابعة سوف تخاض بالعصي والحجارة“. لقد كان يشير إلى الآثار المدمرة للأسلحة النووية. وأعتقد أن السيد أينشتاين لم يشعر بالقلق – وللأسباب الوجيهة – إزاء جميع المتخصصين في نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الذين سيكونون عاطلين عن العمل عندما تصبح العصي والحجارة هي الأسلحة المستخدمة.

إن هولندا ملتزمة تماما بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهم صك لبلوغ هذا الهدف. والمناقشة التي جرت في أوسلو حول العواقب الإنسانية ذكّرتنا بالآثار المدمّرة للأسلحة النووية، ومن ثم بالحاجة إلى إحراز تقدم نحو تحقيق هدف تعزيز نزع السلاح النووي. وتعتبر هولندا أن إيلاء الاهتمام للعواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية ذو أهمية كبرى. فإلى جانب البعد الأمني، تعمل المسألة الإنسانية على دعم جهودنا العملية والمستدامة في سبيل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وللتأكيد على أهمية هذه المسألة، نؤيد البيان المشترك بشأن هذه المسألة الذي سيدلي به ممثل أستراليا في وقت لاحق خلال هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية.

إن خطة العمل التي أيدتها جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار بتوافق الآراء عام ٢٠١٠ تشمل إجراءات تتعلق بجميع الركائز الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية. وهذه الإجراءات مترابطة، وتمثل كلها أهدافا هامة بحد ذاتها، ويعزز بعضها بعضا. والتقدم المحرز بشأن عدم الانتشار يؤدي إلى إحراز تقدم في نزع السلاح، والعكس صحيح أيضا. فنزع السلاح وعدم الانتشار يجب أن يترافقا معا. وبالتعاون مع الدول الأخرى في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، التي يبلغ مجموع عددها حاليا ١٢ دولة، سنواصل العمل من أجل المضي قدما في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠. وفي اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى لنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، حث وزير خارجية هولندا، بالنيابة عن الأعضاء في المبادرة، جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وتلك الدول التي هي خارج المعاهدة، على اتخاذ خطوات نحو القضاء السريع والنهائي والكامل على أسلحتها النووية.

نرى أن أفضل سبيل لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يتمثل في اتباع نهج الخطوة تلو الخطوة، واتخاذ التدابير العملية والملموسة. ويمكن أن تكون الخطوات ذات طابع أحادي، أو ثنائي، أو إقليمي، أو متعدد الأطراف. وتتمثل الخطوات الأساسية ذات الطابع المتعدد الأطراف في بدء نفاذ معاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية، وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية.

وبينما نأسف إذ أنه حتى الآن لم يكن بالإمكان بدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، نتطلع إلى فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بالقرار ٥٣/٦٧، الذي سيبدأ أعماله في عام ٢٠١٤. ونحن على أهبة الاستعداد للمساهمة بطريقة بنّاءة في نجاحه بأي شكل من الأشكال، ونود أن نشكر جميع الوفود التي انضمت إلينا أمس في الأحداث الجانبية التي قمنا بتنظيمها، إلى جانب كندا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ونتطلع إلى أعمال فريق الخبراء الحكوميين.

إن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي هي خارج معاهدة عدم الانتشار يمكنها الآن أن تتخذ بالفعل تدابير عملية وملموسة لإزالة أسلحتها النووية تماما. ويشمل ذلك المزيد من الشفافية في ما يتعلق بترساناتها النووية؛ وزيادة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في مفاهيمها العسكرية والأمنية، ومذاهبها وسياساتها العامة؛ وإلغاء حالة التأهب لقواتها النووية بغية المساعدة على تقليل مخاطر استخدامها غير المقصود؛ والحد من جميع أنواع الأسلحة النووية، وفي نهاية المطاف القضاء عليها – سواء الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية، والمنشورة وغير المنشورة – بطريقة تتسم بالشفافية، ويمكن التحقق منها، ولا رجعة فيها.

ونحن نشعر بالتقدير لأنه يوجد المزيد من الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بشأن نزع السلاح، حسبما سمعنا اليوم مرة أخرى. ومع ذلك، سوف نشعر بالتقدير لو كان هناك المزيد من الإحاطات الاعلامية في مؤتمر نزع السلاح أو غيره من محافل نزع السلاح حول التقدم المحرز في هذا الصدد. ونأمل أن تسفر تلك الاجتماعات التي يعقدها هؤلاء الخمسة الدائمون عن نتائج فعلية. ونحن ننتظر اتخاذ خطوات ملموسة، ونود أن نسمع كلاما عنها.

لقد رحّبنا بالبيان الذي أدلى به الرئيس أوباما في برلين بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه حول مزيد من الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لنزع السلاح. وتنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، اتفاق ستارت الجديد، هو إسهام أساسي في نزع السلاح النووي. ونعتقد أنه في الجولة المقبلة من المفاوضات بشأن المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ينبغي أن تدرج جميع أنواع الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. والتخفيضات المتبادلة التي تراعي مواقع الانطلاق المختلفة هي الخطوة المنطقية المقبلة.

في العام الماضي، كان هناك عدد من التطورات المشجعة تجاه نزع السلاح النووي.

لقد جرت الإشارة بالفعل إلى المناقشة المتعلقة بالآثار الإنسانية المترتبة عن استعمال الأسلحة النووية. وهي تنشط التوجه صوب تحقيق الصفر الشامل. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تغيب عن بالنا أهمية مساعينا الرامية إلى نزع السلاح وفعاليتها. إننا نتطلع إلى المؤتمر الذي سيعقد في المكسيك خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٤، الذي سنشارك فيه بفعالية.

شاركت هولندا كصديق للرئيس في اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه؛ التي عقدت في جنيف. ومما شجعنا رؤية أن إجراء مناقشة مفتوحة وبناءة فيما يخص نزع السلاح النووي أمر ممكن، حيث كانت الوفود مستعدة خلالها على التركيز على الجوانب المشتركة

بدلا من التركيز على جوانب الاختلاف. إن اللبنات الأساسية أو العناصر التي نحن بحاجة إليها من أجل تحقيق تقدم في اتجاه تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، مفيدة بغض النظر عن النهج الذي يفضله كل طرف. وأعرب عن الأمل في أن نتمكن من تعزيز النتائج الإيجابية البناءة لتلك الاجتماعات بشكل بناء وشمولي لا يؤدي إلى بث الخلاف.

ولا تشدد هولندا فحسب على أهمية نزع السلاح وعدم الانتشار، بل أيضا على الحد من المخاطر الأوسع المرتبطة بالمواد النووية، بما في ذلك خطر الإرهاب النووي. وستبدأ أعمال مؤتمر قمة الأمن النووي بعد ١٦٠ يوما في لاهاي. خلال اجتماع جانبي عقد هنا في نيويورك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدم خبراء مؤتمر القمة لمحة عامة عن الأهداف الرئيسية لمؤتمر قمة لاهاي. وتتماشى استضافة بلدي للاجتماع مع تقاليدنا كبلد سلام وعدالة وأمن. إن مؤتمر قمة الأمن النووي يهدف إلى إعطاء زخم جديد، على أرفع المستويات السياسية، للجهود العالمية الرامية إلى ضمان الأمن النووي، ومنع الإرهاب النووي.

لقد أحطنا علما مع الاهتمام بالمناقشات والبيانات التي أدلي بها خلال اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والرسالة التي وجهها الرئيس الإيراني، السيد روحاني، في الخطاب الذي ألقاه خلال المناقشة العامة التي جرت في الجمعية العامة (انظر A/68/PV.6). إننا نرحب بما قاله الرئيس الإيراني، على أمل أن يشكل ذلك فصلا جديدا لمشاركة بناءة من جانب إيران. والكرة الآن في ملعب إيران تماما. وهذه هي الفرصة المواتية لإيران لكي تكشف عن حسن نواياها. ونحث إيران على التعاون تعاونا كاملا مع الوكالة والوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية المترتبة عليها.

أعربت هولندا خلال عامين عن قلقها جراء عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لالتزاماتها بشأن الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب بقرار سوريا الانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يتبع هذه الخطوة، اتخاذ خطوات فيما يتعلق بالمسائل المتبقية فيما يخص التزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي. وعلى الرغم من الحالة الصعبة في أجزاء كبيرة من سوريا، تحث هولندا سوريا مرة أخرى على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تدعو سوريا إلى الشروع في عملية حل جميع المسائل المعلقة. وفي الحالة الراهنة، لا تزال السلطات السورية مسؤولة مسؤولية كاملة عن امتثالها مجددا لاتفاق ضماناتها.

وتظل الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقلقة للغاية. إننا ندين التجربة النووية الثالثة، التي جرت في ١٢ شباط/فبراير. حيث تشكل التجربة، انتهاكا واضحا للالتزامات الدولية وتهديدا خطيرا للسلام والاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأكدت التجربة أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

إننا نشعر بالقلق أيضا إزاء برنامج تخصيب اليورانيوم والتشييد الجاري لمفاعل الماء الخفيف في يونغبيون، حيث تم الإبلاغ عن أنشطة جديدة. وتظل هولندا مقتنعة بالدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة، فيما يخص التحقق من تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحث حكومة ذلك البلد على السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعودة المبكرة.

ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة هي دعائم راسخة في سياستنا الخارجية، مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كأساس لها وخطة عمل عام ٢٠١٠ كخارطة طريق لنا. وستواصل هولندا تقديم مقترحات عملية ومبتكرة، بما في ذلك مع شركائنا في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، لتنفيذ خطة العمل. ونحن على استعداد للعمل مع الدول

الأخرى، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وسنمضي تدريجيا، لكن من المؤكد أن ثمة حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم، مع اقتراب مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيدة روكسكياتي (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به أمس ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68//PV.10).

إننا نجتمع هذا العام، عقب اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الذي لم يسبق له مثيل بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11). ومن دواعي سرور تايلند نجاح هذا الحدث، بمشاركة نشطة من الدول الأعضاء. ونأمل أن يعيد الاجتماع تنشيط التزام المجتمع الدولي بتحقيق هدف نزع السلاح النووي، مما سيسهم بشكل إيجابي في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وبشأن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، في المستقبل القريب.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أساسية لتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وتايلند ملتزمة التزاما قويا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالتعجيل بالتصديق عليها. ونؤكد من جديد دعمنا للتعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

ويجب على مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح النووي، أن يجدد أعماله بطريقة شاملة وشفافة. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ويوجد من بين أولوياته، الشروع في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن. ويشكل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، خطوة مهمة إذا أراد المجتمع الدولي تحقيق هدفه النهائي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي حين أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي هدف مشترك، فإن الخطر المباشر لوقوع الأسلحة النووية بين الأيدي الآثمة خطر آني. وقد انضمت تايلند إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار خلال العام الماضي. إننا نظل ملتزمين بتنفيذها وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). لقد استضفنا هذا العام حلقة عمل بين تايلند والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والحلقة الدراسية الثانية للمنتدى الإقليمي الثاني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تدابير بناء الثقة، المتخذة فيما يخص تنفيذ القرار للنهوض بقدراته بشأن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، سوف نستضيف اجتماع خبراء مؤتمر قمة الأمن النووي، خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تحضيرا لمؤتمر قمة الأمن النووي التي ستعقد خلال عام ٢٠١٤ في لاهاي.

ويترتب على الآليات الإقليمية، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، دور مهم فيما يخص التوصل في نهاية المطاف إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونأسف لعدم انعقاد المؤتمر المعني بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن باقي أسلحة الدمار الشامل. ونحث الأطراف المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة التي ستتيح انعقاد المؤتمر.

ولأننا مؤيدون نشطون للمعاهدة المتعلقة بجعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، يحدونا الأمل في أن يقدم الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن مشروع القرار بشأن معاهدة بانكوك، مرة أخرى هذا العام. كما نحث أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية على توقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك في أقرب وقت ممكن.

وتقر تايلند بالدور الأساسي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز وكفالة الأمان والأمن النوويين والضمانات والتحقق، فضلا عن العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وبوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستعمل تايلند عن كثب مع المجتمع الدولي لتعزيز الأمان والأمن النوويين والضمانات على الصعيد العالمي. وعلى الصعيد الإقليمي، يسرنا أن نبلغ اللجنة بأن تايلند قد أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بإنشاء شبكة الهيئات التنظيمية النووية بشأن الطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وجرى الانتهاء من تحديد الاختصاصات خلال الاجتماع الأول للشبكة، الذي عقد في تايلند في أيلول/سبتمبر، وأقرها لاحقا بشكل رسمي اجتماع كبار المسؤولين في دول الرابطة. وبالإضافة إلى ذلك، جرت أيضا مناقشة خطة عمل أنشطة الشبكة. وتؤيد تايلند إنشاء الشبكة وستواصل دعم دورها في تعزيز الأنشطة التنظيمية وزيادة تعزيز الأمان والأمن النوويين والضمانات في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في امتثال للمعايير والمبادئ التوجيهية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، تعرب تايلند من جديد عن رأيها بأن الدول تملك حقا غير قابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولا نزال على اقتناعنا بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمران يعزز كل منهما الآخر. وما برحت تايلند تأمل، بروح من التعاون، في أنه يمكننا بالعمل معا النهوض بجدول أعمال إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد الطائي (العراق): في البداية، أود أن أعبر لكم، السيد الرئيس، عن تقديرنا للطريقة المهنية التي تديرون بها أعمال اللجنة.

وأغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلت به ممكلة البحرين باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/68/PV.3).

تدعم حكومة العراق نظام عدم الانتشار، وخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤمن بأن السلاح النووي لا يمكن اعتبارها أداة لتحقيق الأمن لأي طرف، لأن ذلك سوف يؤدي دون شك إلى سباق تسلح إقليمي. وتؤكد على أهمية اللجوء إلى الحلول السلمية – من خلال الحوار الهادي والدبلوماسية المتعددة الأطراف – لإنهاء حالات التوتر والنزاع في هذا المجال.

ويدرك العراق أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة تعزز السعي نحو التخلص الكلي من السلاح النووي. كما أنها تعزز أمن البلدان المعنية وتقربنا من الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين وصيانتهما. وانطلاقا من هذا المبدأ، أيد العراق وساهم في الجهود المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى الأقاليم الجغرافية، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط. كما عبر العراق دائما عن إيمانه الثابت بأهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتجسد هذا الموقف عمليا في تأييده لقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة تحت بند إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويرى العراق أن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد من أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية، منها شروع إسرائيل في الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). إذ أن هذه الخطوات تشكل مقدمة ضرورية يمكن أن تساهم في تخفيف التوتر في المنطقة.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يحظى بتأييد واهتمام

كبيرين من جانب عدد كبير من الدول الأطراف. ورغم السبق الزماني للدعوة إلى إنشاء هذه المنطقة مقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، إلا أن هدف إنشاء هذه المنطقة يصطدم بعراقيل وذرائع غير مقبولة. ومن الحقائق المهمة الجديرة بالذكر أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات الأخرى ذات الصلة تثبت مسؤولية الدول النووية في تقديم التعاون المطلوب وأن تبذل قصارى جهدها لضمان الإنشاء المبكر لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما أن مجلس الأمن مطالب بحكم مسؤوليته عن حفظ السلم والأمن الدوليين بتطبيق الأحكام الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية دون انتقائية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. كما أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يجري التوصل إليه بحرية بين الدول المعنية لا يعني تجاوز الصكوك الدولية ذات الصلة، وعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في إنشاء هذه المنطقة.

إن عدم تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط سوف يديم حالة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة، وسيضيف إلى الإشكاليات المرتبطة بتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعقيدات أخرى تعرض نظام عدم الانتشار إلى تحديات وأخطار تنعكس سلبا على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها. إن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلبان إزالة أسلحة الدمار الشامل كافة وفي مقدمتها الأسلحة النووية تطبيقا للهدف الذي نصت عليه الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تعتمد سنويا بتوافق الآراء، بالإضافة إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ وما قرره المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

ويسرني هنا أن أغتنم هذه المناسبة للتأكيد على البيان الختامي للقمة العربية الثالثة والعشرين لعام ٢٠١٢، قمة بغداد، الذي رحب بالخطوات العملية التي أقرها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وخاصة فيما يتعلق بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل، والتأكيد على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي والأطراف المعنية بالإعداد لهذا المؤتمر مسؤولياتهم للخروج بنتائج عملية تقود بوضوح إلى إنشاء هذه المنطقة. إن الإخفاق في ذلك، سيدفع الدول العربية إلى البحث عن خطوات أخرى لضمان أمنها.

وفي هذا الشأن، يعرب وفد بلدي عن خيبة الأمل في فشل الجهود الدولية الرامية إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، الذي أعلنت جميع دول المنطقة عن استعدادها للمشاركة فيه ما عدا إسرائيل، الأمر الذي يمكن اعتباره تنصلا من الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ والذي سيكون له تبعات سلبية على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى عملية استعراض المعاهدة وعلى نظام عدم الانتشار النووي بشكل عام. كما أن تأجيل عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمى كان لذرائع غير مقبولة، وهنا يدعو وفد بلدي الأمين العام للأمم المتحدة والدول الراعية للمؤتمر، بصفتها الدول الوديعة للمعاهدة، إلى تحمل المسؤولية من أجل عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

السيدة غونزاليس رومان (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): في عالم من التغيرات الكبيرة والتحديات الهائلة التي تواجه الأمن الدولي، فإن تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح هو أحد أولوياتنا ويجب أن يظل كذلك. إن إسبانيا بلد نبذ تصنيع الأسلحة النووية وتخزينها ونصبها ونشرها على أراضيه. وفي نفس الوقت، ودون الانحراف عن الرؤية المتمثلة في إيجاد عالم

خال من الأسلحة النووية، ندعو إلى اتباع نهج عملي وتنفيذ جدول أعمال واقعي وتدريجي. نحن ندرك تعقيد تلك العملية ووجود أبعاد شتى لنزع السلاح وتحديد الأسلحة يعزز بعضها بعضا. ولذلك، فإننا نشدد على ضرورة إحراز تقدم من خلال مجموعة من الخطوات المستمرة لكنها متأنية لتعزيز الثقة المتبادلة مع صون الاستقرار الدولي والإقليمي في جميع الأوقات.

تؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.10). كما نود أن نؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإزاء تلك الخلفية، تؤيد إسبانيا تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضرورة إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدتها الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٠، من أجل عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

وتشكّل الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن خفض مخزوناتهما النووية الاستراتيجية خطوات هامة تحظى بترحيب إسبانيا. ويحدونا الأمل في أن تواصل كلتا الدولتين تلك العملية وأن تسلك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الطريق نفسه، نظرا لمسؤوليتها عن إحراز تقدم نحو نزع السلاح عبر اتخاذ تدابير جديدة قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ .

وما فتئ البعد الآخر للمعاهدة، وهو عدم الانتشار يواجه منذ زمن طويل تحديات كبيرة تشكّل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي. وعلى مدى السنوات الأخيرة، فقد أدى انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفي آسيا، إلى خلق أجواء من عدم الثقة والتوتر، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار الإقليمي والعالمي. وفي ذلك السياق، تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور محوري بوصفها ضامنا للتحقق من فعالية المعاهدة في مجالي عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، باعتباره حقا مشروعا لجميع الدول. وتدعو إسبانيا إلى تحقيق عالمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استكمالا للبروتوكول الإضافي، الذي يمثّل معيارا دوليا للتحقق والشفافية.

وفي رأينا أن لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية جانبين أساسيين إضافيين هما: الحظر الشامل للتجارب النووية، وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ويشكّل نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية بالنسبة لإسبانيا. وما يزال باب التوقيع على المعاهدة مفتوحا منذ أكثر من عقد من الزمان. ويبيّن تصديق العراق وغينيا – بيساو عليها مؤخرا أن هذه العملية لا تزال حية ومستمرة. ومع ذلك، فإن من الضروري توفر الزخم السياسي اللازم للإسراع بدخولها حيز النفاذ. وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، وخاصة دول المرفق الثاني، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فقد اعتمدت اللجنة الأولى في العام الماضي مشروع القرار الذي أصبح القرار ٥٣/٦٧، المعنون معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقد أنشأ القرار فريقا من الخبراء الحكوميين سوف يجتمع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتواصل إسبانيا تقديم دعمها القوي للشروع في تنفيذ الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى التفاوض على معاهدة في مؤتمر نزع السلاح. وسيكون ذلك معلما هاما على الطريق المؤدي إلى تحقيق عدم الانتشار النووي، فضلا عن أنه يشكّل حافزا يمكّن منتدى بأهمية مؤتمر نزع السلاح من استعادة قيادته وديناميته في نهاية المطاف.

وأود أن أعرب عن شعورنا بالقلق إزاء أزمات الانتشار على الصعيد الإقليمي، وتطوير البرامج النووية في إيران وكوريا الشمالية، بالإضافة إلى برامج القذائف التسيارية

للأخيرة، والذي أشارت إليه إسبانيا في البيان الذي أدلت به أثناء المناقشة العامة لهذه اللجنة (انظر A/C.1/68/PV.4). وتناشد إسبانيا هذين البلدين الوفاء بالتزاماتهما الدولية كي يستعيدا ثقة المجتمع الدولي بهما. وترحب إسبانيا بالبيانات التي أدلت بها السلطات الإيرانية بشأن زيادة التعاون في هذا المجال، فضلا عن الاتصالات التي نشأت مؤخرا في إطار مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة+٣. ويحدونا الأمل في أن تؤدي تلك النوايا والخطوات الأولى المتخذة إلى إحراز تقدم في المفاوضات النووية الرامية إلى إيجاد مناخ من الثقة.

وفيما يتعلق بسوريا، فإننا نأسف لعدم إحراز تقدم بشأن التعهدات النووية المعلقة، وخصوصا الصعوبات التي تواجهها الوكالة في الاضطلاع بمهمة الجرد المادي للقدرات السورية في هذا المجال، جراء الصراع الدائر في البلد.

وعلى الصعيد الإقليمي، تولي إسبانيا أهمية كبيرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتدعو إسبانيا بلا جدال إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وقد دعمنا الجهود التي يبذلها حاليا ميسّر المؤتمر، السفير لايافا في ذلك الصدد، ونعرب عن امتناننا لها. ونطلب إلى الجميع عدم التواني في بذل الجهود في هذا المسعى. ونرى أنه سيكون من المناسب اتباع نهج عملي لكفالة تنفيذ خطة واقعية على أساس اتخاذ خطوات تدريجية.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا اتخاذ تدابير احترازية صارمة لكفالة عدم وصول التكنولوجيات والمواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل إلى الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية الامتثال للتعهدات والالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وإسبانيا ملتزمة التزاما ثابتا بتحقيق ذلك الهدف الناشئ عن التزامنا بالمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي تولت إسبانيا تنسيق برامجها التقنية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ .

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة عقد مناقشات مكثفة بشأن الآثار الإنسانية المترتبة عن الحرب النووية، وأصداء مأساة هيروشيما وناغازاكي التي حدثت قبل ٦٨ عاما، علاوة على التوتر الدولي في هذا المجال. وتتشاطر إسبانيا شواغل الدول الأخرى فيما يتعلق بالقدرة المدمرة للأسلحة النووية، على النحو المبين في تلك المناسبات، فضلا عن الرغبة في عدم السماح بتكرار حدوث مثل هذه المأساة أبدا. وعليه، فإننا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية – بما في ذلك الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – إلى اتخاذ مبادرات جديدة من شأنها أن تمكّن المجتمع الدولي من إحياء الأمل في إمكانية تحقيق ذلك الهدف. ونرى أن من الضروي أن يستند إحراز التقدم إلى تحقيق توازن بين التزامات نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعزيز الثقة، واتباع نهج تدريجي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على الأهمية التي نوليها لتعددية الأطراف والتعاون الدولي، وخصوصا الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التصدي لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار. لقد قدمت العديد من المبادرات في المقر في الميدان النووي خلال الدورة السابقة، بما في ذلك القرار ٥٦/٦٧ بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، علاوة على عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.11)، الذي شاركت فيه إسبانيا. وتود إسبانيا أيضا أن تؤكد على الدور المحوري الذي نوليه لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولضرورة كفالة إسهام المبادرات المختلفة في وضع خطة العمل لعام ٢٠١٠ وفي نجاح المؤتمر الاستعراضي القادم لعام ٢٠١٥.

وعلينا أن نلتزم بإحراز تقدم بناء على الخطوات الإيجابية المتخذة، نظرا لأن ذلك يبيّن بوضوح إمكانية تحقيق دينامية توافق الآراء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أيضا. وما زلنا مدينين بكفالة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ليس لأنفسنا فحسب بل للأجيال القادمة في المقام الأول.

وأشير إلى أن النص الكامل لهذا البيان متاح على الموقع الشبكي للجنة الأولى، وكذلك على الموقع الشبكي للبعثة الإسبانية.

السيد تسانغ جونان (الصين) (تكلم بالصينية): إن عملية نزع السلاح النووي الدولي ماضية قدما. ويقر المجتع الدولي على نطاق واسع بالهدف المتمثل في الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها كليا، فضلا عن إنشاء عالم خال من تلك الأسلحة. لقد عقد بصورة ناجحة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (أنظر A/68/PV.11). والمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويواصل المجتمع الدولي على نحو ثابت تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وفي الوقت نفسه، ندرك أيضا أن العديد من أوجه عدم اليقين والعوامل السلبية لا تزال قائمة في ميدان نزع السلاح النووي. ولا يزال أمامنا طريق طويل نحو زيادة تعزيز نزع السلاح النووي، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية، علاوة على إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ويقتضي ذلك أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهود في الأجل الطويل. ويود الوفد الصيني أن يدلي بالتعليقات التالية بشأن تعزيز عملية نزع السلاح.

أولا، ينبغي أن نلتزم بهدف تعزيز نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. وينبغي أن تواصل الدول ذات الترسانات النووية الأكبر الاضطلاع بالدور الريادي في إجراء تخفيض حاد وكبير في مخزوناتها من الأسلحة النووية متى كانت الظروف ملائمة لذلك.

ينبغي أن تنضم الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أيضا إلى المفاوضات المتعددة الأطراف على نزع السلاح النووي من أجل تحقيق ذلك الهدف الأسمى. وينبغي أن تكون لدى المجتمع الدولي خطة طويلة الأجل تتألف من إجراءات ممرحلة، بما في ذلك إبرام اتفاقية.

وينبغي أن نتمسك بمبدأ المحافظة على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين والأمن غير المنقوص للجميع. ويرتبط نزع السلاح النووي ارتباطا وثيقا بأمن المجتمع الدولي. وتهيئة الظروف المؤاتية شرط مسبق مهم.

ثالثا، ينبغي أن نحد من دور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن الوطني. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن عقيدة الردع النووي القائمة على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، وأن تتعهد بدون شروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تبرم صكاً دوليا ملزماً قانوناً في هذا االخصوص.

رابعا، ينبغي أن نحافظ على سلطة الآليات القائمة وطابعها العالمي وفعاليتها – مؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة – بوصفها عناصر مهمة في النظام الدولي لنزع السلاح النووي. وينبغي معالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي في إطار الآليات القائمة.

ما فتئت الصين تؤيد الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وتتمسك تمسكاً قوياً باستراتيجية نووية قائمة على الدفاع عن النفس. وما انفكت الصين تتبع سياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية أيا كان الوقت ومهما كانت الظروف. وقد تعهدت الصين بلا شروط بعدم استعمال

الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتتفرد الصين بتلك السياسة المفتوحة والصريحة والشفافة بين سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولم تنشر الصين أبدا أية أسلحة نووية على أرض أجنبية. ولم تشارك الصين قط في أي سباق للتسلح النووي، ولن تفعل ذلك في المستقبل. وما فتئت الصين تحتفظ بقدراتها النووية عند المستوى الأدنى اللازم للأمن الوطني.

وتؤيد الصين أهداف ومقاصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتتقيد بدقة بالتزامها بالوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية. وتحرز الصين تقدماً مُطّرِداً في الأعمال التحضيرية لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتؤيد الصين شروع مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات إبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في وقت مبكر، وذلك من أجل إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق من تنفيذها دوليا وعلى نحو فعال.

وتحترم الصين على الدوام وتؤيد الجهود التي تبذلها البلدان المعنية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات طوعية أو حالات فعلية. وقد وقعت الصين وصدقت على جميع البروتوكولات ذات الصلة بتلك المعاهدات. وتؤيد الصين إنشاء جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية، وتأمل أن تتمكن البلدان المعنية من تسوية المسائل المعلقة، وتعزيز التوقيع على البروتوكولين في أقرب وقت ممكن. وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي يبذلها الميسر، السيد ياكو لايافا، والأطراف الأخرى لتعزيز عقد المؤتمر المعني بالشرق الأوسط منطقةً خالية من أسلحة الدمار الشامل. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقعت الصين، جنبا إلى جنب مع غيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، على بيان مشترك يؤكد من جديد مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية لمنغوليا والضمانات الأمنية التي التزمنا بها بناء على ذلك.

الصين ملتزمة بالجهود الدولية لنزع السلاح النووي، وقد صوتت مؤيدة قرارات مثل ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“ (القرار ٦٧/٣٤)، و”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“ (القرار ٦٧ /٦٤)،و ”عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“ (القرار ٦٧ /٢٩) و”تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية“ (القرار ٦٧/٢٩). في ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر، عقدت الصين بنجاح الاجتماع الثاني على مستوى الخبراء للفريق العامل التابع للأعضاء الخمسة الدائمين المعني بوضع مسرد تعاريف المصطلحات النووية الرئيسية. وتستضيف الصين مؤتمرا للأعضاء الخمسة في بيجين في نيسان/أبريل من السنة المقبلة لإجراء تبادل متعمق للآراء في المسائل المهمة المتعلقة بتنفيذ نتائج الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة جهودنا الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي الدولي وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

السيد مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرتغال تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.3). واسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات يوليها بلدي أهمية خاصة.

لا يمكن أبداً التقليل من أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويشكل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة والتمسك بجميع أحكامها أفضل فرصة لنا لتحقيق السلام الدائم وتبديد الظلال القاتمة التي تخيم على شعوبنا بسبب

انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب تدعو البرتغال الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى القيام بذلك بصفة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وللأسف، يظل خطر الانتشار النووي حقيقياً، إذ إن الشكوك لا تزال قائمة حول البرنامجين النوويين لجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتحث البرتغال كلتا الدولتين على الامتثال التام لواجباتها الدولية، بما في ذلك القرارات ذات الصلة التي اعتمدها مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تغفل البرتغال المؤشرات الإيجابية التي قدمتها مؤخرا جمهورية إيران الإسلامية. ونحن على ثقة بأن المفاوضات التي بدأت في جنيف ستتكرر في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونأمل أن يكتسب ذلك الزخم البالغ الإيجابية المزيد من السرعة. بالإضافة إلى ذلك، ندعو الجمهورية العربية السورية إلى الامتثال للقرار GOV/2011/41 الذي اتخذه مجلس المحافظين عام ٢٠١١.

وفي ضوء ذلك، فقد بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى تحقيق الامتثال الكامل لمعايير التحقق الحالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في اتفاق الضمانات الشاملة وفي البروتوكول الإضافي. ظلت البرتغال تعمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على هذه المعايير، وتقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودولها الأعضاء في هذا المسعى، مثلما فعلت في الماضي.

يشكل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمرا ذا أهمية رئيسية لـ'حراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار ألأسلحة النووية. ونحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تتقيد بالوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية. ولن تبرح البرتغال تعمل، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، على بلوغ ذلك الهدف.

بالإضافة إلى ذلك، من الواضح بشكل مؤلم أنه بات من الضروري الشروع على الفور في مفاوضات إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وأنه ينبغي التقيد بالوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية أثناء ذلك.

وفي سياق أوسع، أود أن أوجه انتباه اللجنة إلى ضرورة أن يعمل مؤتمر نزع السلاح على أساس أكثر شمولا، ما يستتبع توسيع عضويته.

يمثل إنشاء الشرق الأوسط منطقةً خالية من الأسلحة النووية تطلعاً يجب أن نستمر في السعي إلى تحقيقه. وعلى الرغم من النكسات، تعتقد البرتغال أن من الأهمية بمكان أن نواصل اهتمامنا بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بالاسترشاد بخطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وبالتالي، فإننا نحث جميع بلدان المنطقة على مواصلة الانخراط مع السفير ياكو لايافا والجهة الداعية إلى عقد المؤتمر، وعلى تناول المسألة بروح من التعاون والحلول التوفيقية، حتى يتسنى للمؤتمر المعني بإنشاء هذه المنطقة الانعقاد في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أختتم بتوجيه انتباه اللجنة الأولى إلى مسألة الأمن النووي، لأنه يتطلب نهجا يجب أن يكون شاملا وجامعا في آن معاً.

تتابع البرتغال المسألة باهتمام شديد، وتشارك بالفعل في العديد من المبادرات على الصعيد العالمي، مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

ونساهم أيضا – بوصفنا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي – في صندوق الأمن النووي. والبرتغال على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور أكثر فعالية في هذه المسائل، ما دام أمنا شعوبنا يتطلب التعاون على نطاق واسع أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يود التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى التعليق على وضعها النووي في شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي يعني التلاعب بعملية سحب الأسلحة النووية التي تم نشرها في كوريا الجنوبية. وفي واقع الأمر، فإنها بلد المنشأ للمسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية، علاوة على مسؤوليتها عن تدمير السلم والأمن في المنطقة. ولا يزال إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية يمثّل موقفا ثابتا لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن يبدو أن ذلك الهدف قد أصبح بعيد المنال أكثر من ذي قبل، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الولايات المتحدة. وبدلا عن ذلك، فإنها تواصل حاليا إدخال جميع أنواع وسائل توجيه الضربة النووية في شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي يرغمنا على التمسك بشدة بقوة الردع النووي لدينا.

وفي ذلك السياق، فقد سعت الولايات المتحدة إلى حرماننا من حقنا المشروع في الوصول إلى الفضاء الخارجي للأغراض السلمية عن طريق التحايل على مجلس الأمن. وكما نعلم فإن الفضاء الخارجي ملكية مشتركة للبشرية جمعاء، وليس حيزا ضيقا خاصا بالولايات المتحدة، لا يسمح بالدخول إليه إلا لحلفائها. وبالمثل، فإننا نرفض تماما وبقوة قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأنها ليست سوى نتاج للأعمال العدائية الراسخة والتلاعب من قبل الولايات المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.